أثرُ الأعرافِ الاجتماعيّةِ في مسيرةِ العربيّةِ

د. محمّد ربّاع

قسم اللغة العربيّة ـ جامعة النجاح الوطنيّة ـ فلسطين

ملخّص

تنظرُ هذه الدراسةُ في شيءٍ من جدلِ الوصلِ بينَ أعرافِ المجتمعِ ونظامِ العربيّةِ التركيبيِّ، فتستقري ما داخلَ هذا النظامَ من مواصفاتٍ أو تحوّلاتٍ، ممّا هو من مؤثّراتِ أعرافِ المجتمعِ.

ولمّا أنْ كانتِ العربيّةُ ممتدّةً في الزمانِ سائرةً وإيّاه إلى أنْ آلَ بها إلى عتيدِ حاضرِها رأيتُ أنْ أرصدَ هذا الجدلَ في مواقعَ ثلاثةٍ، تتجاذبُ المعطياتِ وتؤذنُ باكتمالِ الصورةِ، وإنْ لم تصلْ إلى حدِّ الاستقراءِ الشموليِّ.

أمّا الأوّلُ فقد عُنيَ بتأصيلِ مسالكِ المؤثّراتِ الاجتماعيّةِ في نظامِ العربيّةِ الفصيحةِ، وأمّا الثاني فقد تفحَّصَ أصولَ النظريّةِ النحويّةِ، من حيثُ امتثالُ صانعيها لأعرافِ مجتمعِهم، وبَوْحِهم بما تراءى لهم من موجّهاتٍ اجتماعيّةٍ، ثُمَّ ما انطوت عليهِ توجيهاتُهمْ من تأسيسٍ لتحوّلاتٍ لغويّةٍ، وأمّا الثالثُ الأخيرُ فقد استقرى ما طرأ على العربيّةِ في العصرِ الحاضرِ من تحوّلاتٍ يمكنُ أنْ تكونَ موصولةً بمتغيّرِ العاداتِ.

وإنْ تكنِ الدراسةُ قد قصدتِ استشرافَ أثرِ الأعرافِ الاجتماعيّةِ في مسيرةِ العربيّةِ فإنّ من البدهيِّ أنْ يظلَّ نظامُ اللغةِ وتوجيهاتُ النحاةِ دوالَّ على شيءٍ من أعرافِ الناسِ، مكشوفِها البيّنِ أو مستورِها الممكنِ.

تاريخ تسلم البحث: 2004/4/25 تاريخ قبول البحث: 2005/8/25

Impact of Society Customs on the Course of Arabic

ABSTRACT

This paper investigates the impact of society customs on the course of the Arabic language starting from the language system, which has come to stability, to the use of classical/standard language at the present time. The paper traced the grammatical features of standard Arabic related to society' customs responding to them. The paper also looks at the grammarians' works in terms of their influence by their sociap habits and their realization of the effects of these habits, which later influence the direction of some linguistic patterns. The paper concludes that linguistic changes in Arabic in the modern age result from the effect of social customs. In its illusration of this impact, the study identifies some of the sociap habits and features which can be found in the structures of the language and in the grammarians' orientations.

تمهيد:

ما هو بمحتاجٍ إلى بيانٍ أنْ أتوقّفَ إلى توصيفِ علاقةِ اللغةِ بالمجتمعِ وأعرافِه، أو إلى استنطاقِ معطياتِ علمِ اللغةِ الاجتماعيِّ ومنزلتِها في الدرسِ اللغويِّ، فمثلُ ذاكَ شيءٌ من بدهيّاتٍ لا يُطيقُ المتخصّصونَ في هذا الميدانِ رَجْعَهُ[1]، وقد يُحتملُ أنْ أقتصرَ على جوانبَ من أُصولٍ دالّةٍ.

اللغةُ مسلكٌ اجتماعيٌّ موصولٌ بأعرافِ المجتمعِ، يتأثّرُ بها ويدلُّ عليها، سواءٌ أكانَ ذلكَ في الأداءِ اللغويِّ أم كانَ في البنيةِ الذهنيّةِ التي توجِّهُهُ؛ فـ "بعضُ جوانبِ بناءِ اللغةِ لا يُمكنُ وصفُهُ إلاّ بالرجوعِ إلى الكلامِ على أنّه سلوكٌ اجتماعيٌّ في المقامِ الأوّلِ"[2]، وقدرةُ الفردِ على التحكّمِ في كلامِهِ وَفْقًا للمتغيّراتِ الاجتماعيّةِ الملابسةِ له هي جزءٌ من كفايَتِهِ اللغويّةِ، لا تقلُّ قيمةً عن قدرتِهِ على بناءِ التراكيبِ ونَظْمِ الألفاظِ، فمقدارٌ كبيرٌ " من سلوكِنا اللغويِّ يرتبطُ في الواقعِ بشكلٍ وثيقٍ بأنواعٍ أُخرى من السلوكِ الاجتماعيِّ "[3].

ثُمَّ يرتدُّ هذا التأثُّرُ ليكونَ مشيرًا إلى مصدرِهِ دالاً عليه، فأنظمةُ اللغةِ وتراكيبُها تغدو دوالَّ على شيءٍ من أعرافِ المجتمعِ وممارساتِه، ولذا؛ "يرى كثيرٌ من اللغويّين المحدَثينَ أنّ التركيبَ النحويَّ للغةِ ربّما يعكسُ التفكيرَ عندَ المتكلّمينَ بهذهِ اللغةِ، وقد أمكنَ عن طريقِ هذهِ الفرضيّةِ الحصولُ على بعضِ الملامحِ الثقافيّةِ للشعوبِ من خلالِها"[4].

وليسَ تأثُّرُ اللغةِ بوقائعِ المجتمعِ بمنحبسٍ في مستوًى دونَ آخرَ، فهو يشملُ الأصواتَ والألفاظَ والتراكيبَ على حدٍّ سواءٍ، وقد عُنيَ بعضُ الباحثين باستشرافِ أثرِ العواملِ الاجتماعيّةِ في تغيّرِ دلالةِ الألفاظِ[5]، وتفحّصَ آخرون متغيّرَ الجنسِ من حيثُ الفوارقُ اللغويّةُ بينَ الجنسينِ، وهي فوارقُ في الأصواتِ والحقولِ الدلاليّةِ للألفاظِ، وتنوّعاتِ الأسلوبِ[6]، وتوقّفَ غيرُ واحدٍ عندَ تصنيفِ ألفاظِ العربيّةِ تذكيرًا وتأنيثًا[7]، وأمّا الجوانبُ التركيبيّةُ فتكادُ تكونُ غُفلاً إلاّ من إشاراتٍ عارضةٍ لدى بعضٍ من سبقَ،

وإلاّ عنايةَ نهادِ الموسى بتلمُّسِ ملامحَ من نظراتٍ اجتماعيّةٍ في مناهجِ نحاةِ العربيّةِ[8]، وإزاءَ هذا وامتدادًا لبعضِهِ تُعنى هذهِ الدراسةُ بأثرِ الأعرافِ الاجتماعيّةِ في توجيهِ مسيرةِ العربيّةِ في أُصولِها التركيبيّةِ، وتستقصي هذا التأثيرَ في فضاءاتٍ ثلاثةٍ: في الأصلِ العتيقِ؛ نظامِ العربيّةِ الذي استوت عليهِ قبلَ انتهاءِ عصرِ الاحتجاجِ، وفي التأصيلِ التقعيديِّ؛ مناهجِ النحاةِ في أثناءِ ترسيمِهم أُصولَ العربيّةِ، إنْ في تأثُّرِها بتلكم الأعرافِ وإنْ في تأسيسِها لمؤثّراتٍ في مسيرةِ العربيّةِ، وفي التحوّلِ العتيدِ؛ التغيّرِ اللغويِّ الذي يمكنُ أن يكونَ قد نشأَ بأثرٍ من تغيّرِ العاداتِ.

وأنْ تستقريَ الدراسةُ أثرَ أعرافِ المجتمعِ في العربيّةِ يجعلُها تنطوي، بصورةٍ ضمنيّةٍ، على استكشافِ شيءٍ من تلكم الأعرافِ، أكانَ ذلكَ تأكيدًا لما هو متعارفٌ أم كانَ إلماحًا إلى ما يمكنُ أنْ يُستدلَّ عليهِ بهديٍ من نظامِ العربيّةِ وتراكيبِها وأمثلةِ النحاةِ وتوجيهِها، إنّه شيءٌ من التجاذبِ المقتضى بالضرورةِ بينَ اللغةِ ومجتمعِها.

وليسَ خافيًا أنّ ثَمَّ بترًا يُغيّبُ غيرَ قصيرٍ من الزمنِ، ليسَ بالمقدورِ معاينةُ تحوّلاتِ العربيّةِ فيه، وهو زمنٌ ممتدٌّ مُذ نهايةُ عصرِ الاحتجاجِ إلى العصرِ الحديثِ، فالعنوانُ ذو شموليّةٍ مُدرَكٍ نقصُها عندَ أبناءِ العربيّةِ، محدودٍ أُفقُها بما يتأتّى لكاتبِها من النظرِ والاستقراءِ.

أوّلاً: أثرُ أعرافِ المجتمعِ في بنيةِ العربيّةِ الفصحى

أستقصي في هذا السياقِ نماذجَ لغويّةً وأنماطًا تركيبيّةً كانَ لأعرافِ المجتمعِ أثرٌ في التأسيسِ لمجيئِها على ما جاءتْ عليهِ، وهي أنماطٌ يُمكنُ درسُها وَفقَ المعطياتِ التاليةِ:

أ- المنزلةُ الاجتماعيّةُ وبنيةُ الخطابِ.

تكشفُ بنيةُ الخطابِ في العربيّةِ عن جملةٍ من القواعدِ التي ما كانَ لها أنْ تكونَ على هذهِ الشاكلةِ لولا استجابةُ العربيّةِ لجملةٍ من المعاييرِ الاجتماعيّةِ الراسخةِ؛ فالمجتمعُ يُنشّئُ أبناءَه على أنْ يعتدَّ الواحدُ منهم بذاتِهِ، وأنْ يتهيَّأَ للتميُّزِ الاجتماعيِّ، ولكنّ ذلك يظلُّ موصولاً بميلِهِ إلى مجاملةِ مخاطَبِهِ والاحتفاءِ بِهِ، وكانت هذهِ النظرةُ موجِّهةً لصيغةِ الخطابِ وما يداخلُها من انحرافاتٍ قد يتعذّرُ على غيرِ العربيِّ تمثُّلُ بعضِها ما لم يقف على سياقاتِهِ.

فالمتكلِّمُ يُقدِّمُ نفسَهُ على مخاطَبِهِ، ثُمَّ يُقدِّمُ المخاطَبَ على الغائبِ، قالَ سيبويهِ: "وإنّما كانَ المخاطَبُ أولى بأنْ يُبدأ بِهِ من قِبَلِ أنّ المخاطَبَ أقربُ إلى المتكلِّمِ من الغائبِ، فكما كانَ المخاطبُ أولى بأنْ يَبدأ بنفسهِ قَبْلَ المخاطَبِ، كانَ المخاطَبُ الذي هو أقربُ من الغائبِ أولى بأنْ يُبدأ بِهِ من الغائبِ"(9) ، وهذا الترتيبُ الذي يُناسبُ درجةَ تقاربِ الأشخاصِ في الحدثِ اللغويِّ، ومنطقَ التعريفِ ودرجتَهُ - يظلُّ متسبِّبًا عن نظرةِ العربيِّ إلى ذاتِهِ؛ ولذلك يصعبُ أنْ نعثرَ في العربيّةِ على تراكيبَ من بابِ" الملكُ وأنا، أو زيدٌ وأنتَ، أو أنتَ وأنا ... "وإنّما نعثرُ عليها" أنا والملكُ، وأنتَ وزيدٌ، وأنا وأنتَ ..." وهذا المنحى يختلفُ عمّا هو عليه في لغاتٍ أُخرَ كالإنجليزيّةِ، مثلاً.

وعندَما نظرَ النحاةُ في الضمائرِ رأَوْا أنّ "نحنُ" تدلُّ على جماعةِ المتكلّمين، يستخدمُها الإنسانُ للإخبارِ عن نفسهِ ومَنْ معَهُ، ولم يجعلوها معادلةً لـ "أنا" في الدلالةِ على المفردِ، ولكنّ نصوصَ اللغةِ تمتلئُ بضميرِ جماعةِ المتكلّمين في سياقاتِ إخبارِ الإنسانِ عن ذاتِهِ حينَ يجدُ فيها تفرّدًا يعلو بها عن منزلةِ من يخاطبُ؛ "وتتنوّعُ العبارةُ على وَفْقِ منزلةِ المتكلّمِ، فإذا كانَ المتكلِّمُ من سواءِ الناسِ حدَّثَ عن نفسهِ بمثلِ: أنا وأقرأُ، أمّا "اللهُ، تعالى، فيخبرُ عن نفسهِ بلفظِ ملكِ الأملاكِ، نحوُ: نحنُ قسمنا، وإنّا أعطيناك، وهو وحدَه، لا

شريكَ له؛ لأنّ القرآنَ نزلَ بلغةِ العربِ، والملكُ والرئيسُ والعالمُ يخبرونَ عن أنفسِهم بلفظِ الجماعةِ، فيقولُ: قد أَمرْنا لك بكذا، وهو الآمرُ وحدَه"[10].

لا يقتصرُ الأمرُ على أولئكَ، بل إنّ كلَّ من يلتمسُ في نفسِهِ شيئًا من تعظيمٍ، أو يَقصدُ إلى استظهارِ تعالٍ يتحدّثُ عن نفسِهِ بضميرِ الجماعةِ "نحنُ". ويأتي أُسلوبُ الاختصاصِ ليكشفَ عن مغالاةِ العربيِّ في الفخرِ بذاتِهِ، وتأكيدِ انتمائِهِ إلى عشيرتِهِ، وهو أُسلوبٌ يتجاوزُ - في جوهرِهِ - مصطلحَ النحاةِ الذي يُحملُ على محاولةِ رفعِ اللبسِ عن المسندِ إليهِ، إلى مضامينَ مُتأصِّلَةٍ في الفخرِ والتباهي، فأكثرُ ألفاظِهِ سيرورةَ بنو فلانٍ، ومعشرُ كذا، وآلُ فلانٍ، فمَن يقولُ: إنّا، بني فلانٍ، نفعلُ كذا، "لا يريدُ أنْ يُخبرَ مَنْ لا يدري أنّه من بني فلانٍ، ولكنّه ذكرَ ذلك افتخارًا وابتهاءً"[11].

وأمّا المخاطبُ فليسَ ثَمَّ شكٌّ أنّ منزلتَهُ الاجتماعيّةَ كانت تُؤثِّرُ في بنيةِ الخطابِ، وهو تأثيرٌ لا يقتصرُ على اختيارِ الألفاظِ التي تُحدّدُ العلاقةَ الاجتماعيّةَ، كما هو سائرٌ في كثيرٍ من اللغاتِ[12]، بل يمتدُّ لينحرفَ بمؤسِّساتِ الخطابِ عن مألوفِها، فالعربيُّ يُخاطِبُ بضميرِ الجمعِ مَنْ يشعرُ بقيمتِهِ وعظمتِهِ، أو مَنْ يجدُ في ذاتِهِ خضوعًا له، وقد استلهمَ ابنُ جنّي طبائعَ المجتمعِ على نحوٍ شموليٍّ مستقصًى في توصيفِ هذا الجانبِ، فالملوكُ وعليةُ القومِ يُخاطَبونَ على نحوٍ مخصوصٍ، قد يبدو مفارقًا معاييرَ اللغةِ، ولكنّ هذهِ الخَصوصيّةَ يُغتفرُ فيها لطبقةٍ مخصوصةٍ من المتكلّمين، وما جاءَ بِهِ ابنُ جنّي وصفٌ مطوَّلٌ أقتصرُ على شيءٍ من مضامينه، فقد رأى أنّ الكافَ التي تلحقُ اسمَ الإشارةِ حرفُ خطابٍ وليست ضميرًا؛ فلو كانت ضميرًا لما وقعت في مخاطبةِ الملوكِ ومن عَظُمَ شأنُهم؛" فلمّا أرادوا إعظامَ الملوكِ وإكبارَهم تجافَوْا وتجانفوا عن ابتذالِ أسمائِهم التي هي شواهدُهم وأدلَّةٌ عليهم إلى الكنايةِ بلفظِ الغيبةِ، فقالوا: إنْ رأى الملكُ، أدامَ اللهُ علوَّهُ، ونسألُهُ، حرسَ اللهُ ملكَهُ، ونحوَ ذلك، وتحامَوْا: إنْ رأيتَ، ونحنُ نسألُكَ"، ثُمّ قَرَّرَ

أنّ هؤلاءِ لا يُخاطَبون بضميرِ المفردِ؛"أنتَ" و "نسألك" أو "سألتُك"، فهذا لا يجوزُ إلاّ في الشعرِ الذي تُحتملُ فيه جُرأةُ الخطابِ، فيقولُ الشاعرُ للملكِ: "أنتَ، ولقينا بكَ الأسدَ، وسألْنا منك البحرَ"[13].

وكأنّ "جون لاينز" كانَ ينظرُ في بعضِ كلامِ ابنِ جنّي، عندَما قالَ: "وربّما لا يُقبلُ من شخصٍ ذي منزلةٍ اجتماعيّةٍ واطئةٍ أنْ يخاطبَ شخصًا ذا منزلةٍ اجتماعيّةٍ عاليةٍ باستخدامِ ضميرِ المخاطَبِ "أنتَ"[14].

ويبدو أنّ منزلةَ الشاعرِ العليّةَ قد أفردتهُ بما ذكرَهُ ابنُ جنّي، فهو لا يقتصرُ على مخاطبةِ من علَت منزلتُهُ بضميرِ المفردِ "أنتَ"، بل يجمعُ إلى ذلك اتّخاذَهُ ضميرَ الجمعِ "نحنُ" معادلاً لذاتِهِ، فهو يقولُ: "لقينا وسألنا" و "بكَ ومنكَ" كما هو بيّنٌ في كلامِ ابنِ جنّي، وهو نمطٌ سائرٌ في شعرِ العربِ.

وجليٌّ أنّ النحاةَ لم يكترثوا لهذهِ الدلالةِ، فلم يجعلوا "أنتم" معادلةً للمفردِ؛ لوعيِهم بخَصوصيّةِ السياقِ الذي تدركُهُ الجماعةُ ببداهةِ تعارفِها على مثلِهِ، ولا تحتاجُ إلى التنبيهِ إليهِ، أو إقحامِهِ في أصولِ التوجيهِ اللغويِّ.

ولكنّ سلوكَ أهلِ اللغةِ سارَ بذاكَ الملحظِ في مسارٍ آخَرَ، فمن المألوفِ، الآنَ، أنْ نسمعَ إنسانًا يخاطبُ آخرَ بقولِهِ: "ما هي أخباركم؟" و "أينَ كنتم؟" ... والمخاطَبُ من العامّةِ، ليسَ لهُ فضلٌ على المتكلّمِ، وليسَ أعلى منه منزلةً، ومن السائرِ في المراسلاتِ أنْ يُدعى للمخاطَبِ بضميرِ الغائبِ؛ "... حفظَهُ اللهُ" و "... أدامَهُ اللهُ"، وكأنّ في ذاك مودّةً ومجاملةً، ولكنّ فيه ابتذالاً لخَصوصيّةِ عِلْيَةِ القومِ، فلم يَعُد ذاك الاستخدامُ الرفيعُ حكرًا عليهم؛ وفي العربيِّ حنقٌ على مثلِ من كانوا أهلاً لتلكم الخَصوصيّةِ.

وإذا كانَ الحديثُ عن الغائبِ لا يتأطّرُ بنمطٍ مخصوصٍ من أنواعِ الاسمِ، فَهُم يخبرون عن فلانٍ باسمِهِ أو لقبِهِ أو كنيتِهِ ـ فإنّ أُسلوبَ النداءِ يشيرُ إلى منهجٍ مخصوصٍ في

الخطابِ؛ فالمسيطرُ فيه أنْ يكونَ الخطابُ باللقبِ أو الكنيةِ، وقلّما وقعَ بصريحِ الاسمِ، ولذلك كانَ المجتمعُ العربيُّ شديدَ الاحتفاءِ بالكنى[15] والألقابِ.

ويبدو أنّ العربيَّ كانَ يميلُ إلى المبالغةِ في المجاملةِ والانفعالِ مدحًا أو ذمًّا، يؤكّدُ ذلكَ أنّ سيبويهِ تحدّثَ عن النصبِ على المدحِ والذمِّ حديثًا مسهبًا يدلُّ على جريانِ هذا الأسلوبِ على ألسنةِ الناسِ[16] فضلاً على أساليبِ المدحِ والذمِّ القياسيّةِ والسماعيّةِ، بل إنّ أسلوبَ التعجّبِ ينصرفُ، في جلِّهِ، إلى مدحٍ أو ذمٍّ، وإذا نحنُ تفحّصنا الحقولَ الدلاليّةَ للألفاظِ المستخدمةِ في هذهِ الأساليبِ ـ أمكننا أنْ نقفَ على ألوانٍ من طبائعِ المجتمعِ، وما يُمْقَتُ أو يُحَبُّ من الصفاتِ.

أمّا المخاطَبُ فإنّ ذمَّهُ أو مدحَهُ يأتي في نمطٍ داخلٍ في أسلوبِ النداءِ؛ يا فساقِ، ويا فُسَقُ ...، وهو أُسلوبُ ذمٍّ وسبابٍ، ولكثرةِ جريانِهِ على ألسنةِ العربِ انحرفَ عن مجراه، كما سيأتي، وألفاظُهُ تُفصحُ عن مضامينِ ما يعيَّرُ بِهِ الإنسانُ في ذاك الأوان.

ب ـ تنوّعاتُ الجنسِ وبنيةُ التركيبِ

وأحملُ هذهِ التنوّعاتِ على محمَلٍ شموليٍّ يستوعبُ التذكيرَ والتأنيثَ والعاقلَ وغيرَ العاقلِ، والعِرْقَ.

لعلّهُ من المألوفِ، لدى غيرِ قليلٍ من الشعوبِ، أنْ يكونَ الرجلُ مقدّمًا على المرأةِ أو مفضّلاً عليها؛ فلا أُمَّ، لدى مثلِ هؤلاءِ، تتشهّى أنْ تنجبَ أُنثى قبلَ الذكرِ، أو لا تَغَصُّ أنْ تكونَ ذُريَّتُها إناثًا كُلُّها؛ فليسَ الذكرُ كالأُنثى، وكانَ لدى العربِ من الدواعي البيئيّةِ والاجتماعيّةِ ما يكفي للتمادي في هذهِ النظرةِ، وممّا هو كسابقِهِ أن يكونَ الإنسانُ مفضّلاً على سائرِ المخلوقاتِ المشاهدةِ، وأنْ يكونَ مفضّلاً أُرومتَهُ وعرقَهُ على بقيّةِ الأجناسِ، بل كانَ العربيُّ شديدَ التعصّبِ؛ بدءًا من ذاتِهِ وعشيرتِهِ وانتهاءً بالدائرةِ المحكمةِ؛ عروبتِهِ.

ويتفاوتُ أثرُ هذهِ التنوّعاتِ وَفقًا لسيرورتِها الواقعيّةِ؛ ولذلكَ فإنّ العلاقةَ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ هي من أهمِّ الملامحِ التي تظهرُ في مجرياتِ اللغةِ؛ فمن المتعارفِ أنّ ثَمَّ فوارقَ بينَ لغةِ المرأةِ ولغةِ الرجلِ، وهي فوارقُ لا تتوحّدُ في مقدارِها اللغاتُ، فليسَ في العربيّةِ فوارقُ في الأصولِ والبنى التركيبيّةِ كما هو معهودٌ في بعضِ اللغاتِ[17]، وما هو فيها لا يتجاوزُ الأداءَ الصوتيَّ ودلالاتِ الألفاظِ وتنوّعاتِ الأسلوبِ، وتلمّسُ ذلكَ في واقعٍ لغويٍّ مغيَّبٍ غيرُ مستطاعٍ، وإنْ كانَ تراثُ النحاةِ لا يخلو من إشاراتٍ جزئيّةٍ كنحوِ ما كانَ من إنباهِهِم إلى أنّ أُسلوبَ الندبةِ يكادُ يكونُ قصرًا على استخدامِ النساءِ[18].

أنصرفُ إلى ما يمكنُ تفحّصُهُ في العربيّةِ ممّا هو من تأثيرِ ذاكَ التنوّعِ من حيثُ امتثالُ المجتمعِ للأعرافِ المعتملةِ فيهِ في تصريفِ اللغةِ، ولستُ بمتوقّفٍ عندَ قضايا التذكيرِ والتأنيثِ في الألفاظِ، فأنظارُ من نظروا فيها - وإنِ اختلفت مضامينُها - ظلّت مشدودةً إلى ربطِ ذلكَ بعاداتِ الشعوبِ وتقاليدِها [19].

تكاملُ التمايزِ بينَ التذكيرِ والتأنيثِ

إذا نظرنا في البنيةِ التركيبيّةِ وجدنا العربيّةَ صورةَ أهلِها الذين يفرطونَ في الفصلِ بينَ الرجلِ والمرأةِ؛ ألاّ يلتبسَ أحدُهما بالآخرِ، ويكفي العربيَّ مذمّةً أنْ تصفَهُ بوصفٍ على النساءِ غالبٍ.

وتؤكّدُ النظريّةُ النحويّةُ أنّ العربيّةَ أُسِّسَتْ على تمايزٍ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ، يَفْصِلُ بينَهما فصلاً يكادُ يكونُ متكاملاً؛ في الضمائرِ، وأسماءِ الإشارةِ، والأسماءِ الموصولةِ، وإسنادِ الأفعالِ، وتطابقِ المترابطاتِ التركيبيّةِ كالمبتدأِ والخبرِ والصفةِ والموصوفِ ...، بل إنّ ما يقدحُ في هذا الانفصالِ لا يعدمُ تفسيرًا يأنسُ بأعرافِ المجتمعِ وسياقاتِ القولِ؛ فما وردَ من صفاتٍ مشتركةٍ كنحوِ جريحٍ وذبيحٍ وقتيلٍ وصبورٍ و ...، أو حبيبٍ ووالهٍ وعاشقٍ و ... –

يمكنُ ردُّ أُصولِهِ إلى إيقاعِ عاداتِ المجتمعِ، ويبدو أنّ تلكم الصفاتِ قد نشأت يومَ نشوئِها الأوّلِ رجوليّةً صرفةً، فجريحُ وبابُها من مخلّفاتِ حروبِ الرجالِ، وعاشقٌ وبابُها ممّا استأثرَ الرجالُ أنْ يفخروا به، وكانَ عاراً على المرأةِ أنْ يُفتَضَحَ عشقُها، وما وردَ من صفاتٍ للأنثى دونَ علامةِ تأنيثٍ تكشفُ دلالتُهُ عن اختصاصِهِ بالمرأةِ، وعدمِ جريانِهِ على الرجلِ، فلم يكن بحاجةٍ إلى علامةٍ فارقةٍ، وهذا ظاهرٌ في مثلِ" طالقٍ وكاعبٍ وناهدٍ ومعصرٍ ومرضعٍ وحائضٍ ..."وتسعفُ سياقاتُ الكلامِ على التمييزِ بينَ الرجالِ والنساءِ إذا توحّدَتْ صيغةُ الإسنادِ في مثلِ "يدعونَ وتعفونَ".

وبالمُستطاعِ أنْ نجدَ تطابقًا بينَ توصيفِ النحاةِ لقضايا التذكيرِ في العربيّةِ وما نجدُهُ في نصوصِها المكتوبةِ، ولكنَّ الجانبَ الآخرَ لا يخلو من مفارقةٍ؛ ذلكَ أنَّ توصيفَ قضايا المؤنّثِ العاقلِ، وبخاصّةٍ صيغةُ الجمعِ، لا تستقيمُ فيه تلكم المقابلةُ؛ فالنصوصُ الممثّلةُ قليلةٌ مقارنةً بالمذكّرِ، نجدُ ذلكَ في أسماءِ الإشارةِ والأسماءِ الموصولةِ وتوكيدِ فعلِ النساءِ بالنونِ ...، وتصبحُ النصوصُ عزيزةَ المطلبِ إذا فتّشنا عمّا يمثّلُ قولَ النحاةِ، مثلاً: إنّ "مَنْ" للعاقلِ من الجنسينِ، فما أقلَّ ما تجيءُ النصوصُ المكتوبةُ بالتأنيثِ في صلتِها، سواءٌ أكانت موصولةً أم شرطيّةً أم استفهاميّةً، وستأتي إشارةٌ إلى نماذجَ أخرى.

ولا أظنُّ أنّ النحاةَ قد بالغوا في التعميمِ، ولكنّ اتّصالَهم بأهلِ اللغةِ وتفحُّصَهم اللغةَ الجاريةَ على ألسنتِهم أسهمَ في دقّةِ ترسيمِهم حدودَ التأنيثِ وفواصلَهُ، فما يظهرُ قليلاً في اللغةِ المكتوبةِ كانَ مستوفًى في اللغةِ المنطوقةِ، وإلاّ فلا أحسبُ أنّ نصوصَ العربيّةِ المكتوبةَ يمكنُ أنْ تُسعفَ وحدَها على ذاكَ التعميمِ.

ذلك يقتضي أنّ المرأةَ العربيّةَ كانتْ طرفًا فاعلاً في السلوكِ اللغويِّ، مشاركةً في الخطابِ إرسالاً واستقبالاً بلغةٍ فصيحةٍ هي العربيّةُ التي وصفَها النحاةُ، فكانَ لذلك أثرٌ فاعلٌ في حفظِ التوازنِ بينَ التذكيرِ والتأنيثِ الحقيقيّين؛ فالمرأةُ، وإنْ كانت متستّرةً، كانت

تستخدمُ الفصيحةَ في بيتِها وأسرتِها ومحيطِها، ويظلُّ تستُّرُها أمرًا متفاوتًا عندَ العربِ باديًا في لغتِهم، فَثَمَّ نساءٌ يتكشّفنَ ويتجاوزُ المجتمعُ محاورتَهنّ وخطابَهنَّ إلى سبِّهنَّ بمبتذلِ الألفاظِ، وهذا ما يؤسِّسُ لنمطٍ من النداءِ؛ يا خَباثِ، ويا لكاعِ ...، ثُمَّ ثَمَّ من تخاطَبُ بتستُّرٍ ألاّ تُعرفَ، وعندي أنّ أسلوبَ الترخيمِ قد تخلّقَ مختصًّا بأسماءِ النساءِ، وكأنّه شيءٌ من حجابٍ أو بعضُ تحفُّظٍ على التصريحِ باسمِ المرأةِ كاملاً، فالمهمُّ، عندَ المتكلِّمِ، أنْ تَعرفَ مَنْ تُنادى نفسَها بأدنى إشارةٍ تحولُ دونَ انكشافِها، وربّما امتدَّ أثرُ هذا القلقِ في الخشيةِ من إظهارِ المرأةِ إلى الإشارةِ إليها؛ ولذلك تكاثرتْ أسماءُ الإشارةِ للمفردِ المؤنّثِ؛ ذي وذهْ وذهِ وذهيَ، وذاتُ، وتي ...، ومثلُ ذلكَ تنوّعُ علاماتِ التأنيثِ، فالتاءُ والهاءُ والألفُ المقصورةُ أو الممدودةُ، والكسرةُ والياءُ والنونُ، وسنشيرُ إلى مثلِ هذا التحفّظِ في الكلامِ على الممنوعِ من الصرفِ.

ولكنّ ذاكَ التمايزَ القريبَ من التكاملِ ظلَّ قلقًا في إطارِ غيرِ العاقلِ، وإنْ تكنِ العربيّةُ قد قاربتْ بينَ العاقلِ وغيرِهِ في كثيرٍ من أحكامِ التركيبِ فإنّها ظلّتْ تُضمرُ تفريقًا بينَهما كما نجدُ ذلكَ في جعلِ "ما" بأنواعِها لغيرِ العاقلِ، وفي تساهلِها في إسنادِ الأفعالِ إلى المؤنّثِ غيرِ العاقلِ، ولا يزالُ تصنيفُ الألفاظِ، إنْ في أسبابِها، وإنْ في ترجّحِ غيرِ قليلٍ منها بينَ التذكيرِ والتأنيثِ لا يزالُ مشكلةً[20]، وكأنَّ ذلكَ كانَ يمرُّ بمرحلةٍ من مراحلِ تطوّرِ اللغةِ في تعميمِها الفواصلَ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ الحقيقيّينِ على الأشياءِ المحيطةِ، أو كأنّهُ شيءٌ من بنيةِ العربيّةِ التي قامتْ على التأليفِ بينَ جمعٍ من اللهجاتِ كثيرٍ.

تفاضلُ الأجناسِ وانحرافُ التمايزِ

ذاكَ التمايزُ المتأتّي من عاداتِ المجتمعِ لم يكن ليحولَ دونَ أنْ تشتملَ العربيّةُ على مسالكَ تستجيبُ لمنزلةِ المذكّرِ الاجتماعيّةِ، وهي منزلةٌ متأصّلةٌ بانكشافِ ضاقتِ العربيّةُ عن

سترِهِ، فانطوت بنيتُها التركيبيّةُ على شيءٍ من غلبةِ المذكَّرِ المؤنّثَ، وفي هذا نظرةٌ تقويميّةٌ لمنزلةِ كُلٍّ مستمدّةٌ من درجةِ حضورِهِ في المجتمعِ، وفضلُ العاقلِ على غيرِهِ يجعلُهُ غالبًا، ثُمَّ تُغلِّبُ قيمةُ غيرِ العاقلِ بعضَهُ على بعضٍ.

ولم يكن فلسفةً أو توجيهًا نظريًا أنْ يتوافقَ النحاةُ على أنَّ المذكّرَ أصلُ المؤنّثِ يُقدَّمُ عليه[21]، فالعربيّةُ تَمتَثِلُ لذلك وتدلُّ عليه، بل إنّ بعضَهُ يكادُ يكونُ من المشتركِ بينَ اللغاتِ.

من البدهيِّ أنَّ العربيّةَ تُلحقُ المؤنّثَ علامةً تَميزُهُ عن المذكّرِ، وما يحتاجُ إلى علامةٍ فرعٌ على ما يعرى منها[22].

وإذا اجتمعَ مذكّرٌ ومؤنّثٌ وأُريدَ الإخبارُ عنهما أوجبت قواعدُ العربيّةِ غلبةَ المذكَّرِ مطلقًا، فنقولُ: الرجلُ والمرأةُ قاما، ومحمّدٌ وفاطمةُ ابنا عمٍّ فَعَلا كذا، وزيدٌ ونساءُ الدنيا همُ الناجحون في أعمالِهم، ...، وإذا جاءتِ العربيّةُ بصيغةِ تثنيةٍ لمذكّرٍ ومؤنّثٍ متلازمين، فعادةً ما تجعلُها من المذكّرِ، كالأبوين والوالدين والقمرين والعصرين، والأذانين للأذانِ والإقامةِ، والفراتين لدجلةَ والفراتِ ...[23]، ومثلُ بعضِ هذا يقالُ عن اجتماعِ العاقلِ وغيرِهِ، فنقولُ: زيدٌ وإبلُهُ قادمون.

ويخرجُ المؤنّثُ من جمعِ المذكّرِ، ولا يمكنُ أنْ يخرجَ المذكّرُ من جمعِ المؤنّثِ، فنقولُ: حضرَ المعلّمون إلاّ هندًا، وجاءَ الوزراءُ إلاّ فلانةً، وعادَ المتسابقونَ إلاّ سعادَ ...، ولا يمكنُ أن نجدَ "جاءتِ المتسابقاتُ إلاّ زيدًا"، ويُختزلُ غيرُ العاقلِ في العاقلِ، ويكفي الاستثناءُ المنقطعُ دليلاً؛ جاءَ القومُ إلاّ حمارًا، وليس هناك أنيسٌ إلاّ اليعافيرُ، ولا يُختزلُ العاقلُ في غيرِهِ؛ فلا نجدُ "بيعت الدوابُّ إلاّ زيدًا، أو عادتِ الماشيةُ إلاّ الراعيَ".

وفي الإضمارِ الواجبِ يُقدَّرُ الضميرُ مذكّرًا وإنْ لم يكن في سياقِ الكلامِ ذكورٌ، فنقولُ: "نجحتِ الطالباتُ ليس هندًا، وعدا دَعْدًا، ولا يكونُ مَيًّا، فالمضمرُ تقديرُهُ "هو" أو"الناجحُ".

وأبتِ العربُ أنْ تُنزلَ مالا يعقلُ منزلةَ العاقلِ في خَصوصيّةِ الجمعِ؛ فما يجمعُ جمعَ

مذكّرٍ سالمًا قَصْرٌ على العاقلِ وصفاتِه، وأبى النحاةُ أن تكونَ "خاسئين" في {كونوا قردةً خاسئين} صفةً لقردةٍ[24]، ثُمَّ تجذّرت رجوليَّةُ هذه الصيغةِ في أعرافِ الناسِ، وهذا ما يفسِّرُ موتَ كثيرٍ من ملحقاتِ جمعِ المذكّرِ السالمِ عدا ألفاظَ العقودِ، وما بقي من تلكم حيًّا استقرَّ على أنْ يُجمعَ بطرائقَ أُخرَ، نحوُ: سنواتٍ وسنينٍ وأراضٍ وعوالمَ وعضاتٍ.

ويشدُّ الانتباهَ ويدعو إلى تفحّصٍ ونظرٍ متريّثٍ أنّ العربيّةَ جنحتْ إلى معاملةِ جمعِ ما لا يعقلُ معاملةَ المؤنّثِ؛ جمعًا أو إفرادًا[25]، فلوازمُ هذا الجمعِ التركيبيّةُ؛ وصفًا وإخبارًا وإشارةً وصلةً ...، يغلبُ عليها أنْ تأخذَ أحكامَ المؤنّثِ، سواءٌ أكانَ الجمعُ لمذكّرٍ حقيقيٍّ غيرِ عاقلٍ أم لمؤنّثٍ، وسواءٌ أكانَ جمعُهُ جمعَ تكسيرٍ أم جمعَ مؤنّثٍ سالمًا.

ويظلُّ المذكّرُ محتفظًا بملمحِ التذكيرِ لا ينفكُّ عنه أبدًا، إنْ في إسنادِ الأفعالِ وإنْ في مطابقةِ وصفِهِ له أو الإخبارِ عنه، سواءٌ أكانَ المذكّرُ حقيقيًا أم مفردًا مجازيًا، أمّا المؤنّثُ فإنّ معطياتِ الذاكرةِ الجماعيّةِ تراخت في موجباتِهِ في غيرِ موضعٍ.

ففعلُ الفاعلِ المذكّرِ الحقيقيِّ مفردًا ومثنًّى وجمعَ سلامةٍ لا يمكنُ أنْ يجيءَ مؤنّثًا، أمّا الفاعلُ المؤنّثُ فقد أباحتِ العربيّةُ خلعَ علامةِ التأنيثِ إذا فُصِلَ عن فعلِهِ بأيِّ فاصلٍ كنحوِ: جاءَ اليومَ هندٌ، وكأنّ الذاكرةَ أرادتْ أنْ تُبقيَ المجالَ مفتوحًا لإمكانِ المجيءِ بالمذكّرِ؛ لكثرةِ دورانِهِ في الكلامِ، بل أباحتِ العربيّةُ، على خلافٍ بينَ النحاةِ، تركَ علامةِ التأنيثِ معَ جمعِ المؤنّثِ السالمِ، ونجدُ جوازَ إسقاطِ علامةِ التأنيثِ، وإنْ لمْ يُفصلِ المفردُ، في "نعمَ" و "بئسَ" و "أيُّها"، وقد نلمسُ تفسيرَ ذلك في أنّ الغالبَ على هذهِ الأساليبِ الانفعاليّةِ أنْ تكونَ موجّهةً للرجالِ؛ ولمّا أنْ غلبتْ عليهم ظلّتْ منشدّةً إليهم بعدَ استخدامِها في مخاطبةِ النساءِ.

وأباحتِ العربيّةُ تذكيرَ فعلِ المفردِ المجازيِّ التأنيثِ دونَ فاصلٍ؛ "طلعَ الشمسُ وانتهى الندوةُ"؛ فالعربيّةُ تجترئُ على تذكيرِ المؤنّثِ.

وقد يقالُ في هذا السياقِ إنّ بعضَ ما أجازَهُ النحاةُ يُثبتُ الفحصُ أنّ وقوعَهُ في

العربيّةِ كانَ قليلاً، فقد وجدَ عضيمةُ أنّ القرآنَ في جميعِ آياتِهِ أنّثَ الفعلَ للفاعلِ الظاهرِ الحقيقيِّ التأنيثِ معَ وجودِ الفاصلِ الذي يسمحُ بالتذكيرِ (26)، ولكنّ ذلكَ لا يحولُ دونَ صحّةِ وصفِ النحاةِ، ذلك أنّهم عاينوا لغةً منطوقةً بجوارِ المكتوبةِ، فالمسألةُ لا تتجاوزُ هذهِ المفارقةَ.

وتوجبُ العربيّةُ تذكيرَ الفعلِ إذا فُصِلُ المؤنّثُ بـ "إلاّ" وإنْ لم يكُ في محيطِ الكلامِ رجالٌ، فتقولُ المرأةُ عن بناتِها: "ما جاءَ إلاّ هندٌ"، بل ينسحبُ هذا على الأفعالِ التي لا تُسندُ إلى رجلٍ، نحوُ: "ما يُنجبُ إلاّ هندٌ" و"ما يحيضُ إلاّ ليلى" و"ما يُرضعُ إلاّبشرى".

ويصدعُ بعضُ قواعدِ العددِ لأعرافِ المجتمعِ ونظرةِ أهلِهِ إلى الأشياءِ وقيمتِها، فالأعدادُ تحكى دونَ معدودٍ كما لو كانَ المعدودُ مذكّرًا فنقولُ: سبعةٌ وثمانيةٌ، وخمسةَ عشرَ وتسعةَ عشرَ، وإذا كانَ المعدودُ مختلطًا جاءَ التوجيهُ مستغربًا؛ يُغلَّبُ المذكّرُ العاقلُ على المؤنّثِ فنقولُ: "في القاعةِ خمسةَ عشرَ ما بينَ رجلٍ وامرأةٍ، أو امرأةٍ ورجلٍ"، ثُمَّ يُغلَّبُ المؤنّثُ غيرُ العاقلِ على المذكّرِ فنقولُ: "لدى زيدٍ خمسَ عشرةَ ما بينَ ناقةٍ وجملٍ أو جملٍ وناقةٍ"(27).

وقد تَفُضُّ نظرةُ المجتمعِ التقويميّةُ للأشياءِ هذا التخالفَ، فغلبةُ العاقلِ ليست لغلبةِ المذكّرِ وحسبُ، بل لقيمتِهِ في مثلِ هذا السياقِ؛ فالعربيُّ يُعنى بعدِّ أبنائِهِ وأبناءِ عشيرتِهِ وفرسانِها، وقلّما قصدَ إلى عدّ النساءِ، ومنّا مَنْ إذا سُئِلَ عن عددِ أبنائِهِ لَمْ يشملْ الإناثَ في إجابتِهِ، وأمّا ما لا يعقلُ فإنّ قيمةَ المؤنّثِ، لدى العربيِّ، أعلى من قيمةِ المذكّرِ، والمؤنّثُ هو ما يُعنى العربيُّ بجمعِهِ وتعدادِهِ، فمائةُ نعجةٍ يكفيها كبشٌ واحدٌ، ويحتفظُ البيتُ بمائةِ دجاجةٍ أُنثى ولا يحتفظُ إلاّ بديكٍ أو اثنين ...، فما يبقى ويستقرُّ ويحتاجُ إلى عدٍّ هو المؤنّثُ من البهائمِ، أمّا الذكورُ فلا يتجاوزُ الاحتفاظُ بها فترةَ تهيئتِها للذبحِ، وكأنّ الذي ينوي عدَّ البهائمِ والأشياءِ يذهبُ ظنُّهُ إلى ما يكثرُ استخدامُهُ وهو المؤنّثُ.

وعلى كلٍّ فإنّ التذكيرَ والتأنيثَ في قواعدِ العددِ يبدو قلباً للتمايزِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ،

ولكنّهُ انحرافٌ متّجهٌ؛ يُذَكّرُ عددُ المؤنّثِ، ويُؤَنّثُ عددُ المذكّرِ، وقد يكونُ من الدخولِ في التيهِ أنْ نتساءَلَ عن سببِ المخالفةِ في هذا السياقِ، ولكنْ، يشدُّ الانتباهَ أنّ هذا الانحرافَ قد أسّسَ لمسربٍ تركيبيٍّ عجيبٍ، وقد فتّشتُ عن تفسيرٍ له فتقاصرتْ همّتي أنْ أبلغَهُ، وغرابةُ هذا تتمثّلُ في أنّهُ يؤدّي إلى خرقٍ لأصولِ المطابقةِ الإسناديّةِ، فنحنُ نقولُ: "حضرَ سبعةُ طلابٍ" و "حضرتْ سبعُ طالباتٍ" فنجعلُ الفعلَ مطابقًا المضافَ إليهِ، لا المضافَ، ونقولُ: "سبعةُ معلمين حضروا"، وسبعُ معلماتٍ حضرنْ " فيأتي الخبرُ مشتملاً على ضميرٍ مطابقٍ المضافَ إليهِ ولا يطابقُ المبتدأ، وكانَ حقُّهُ أنْ يكونَ كقولِنا: "معلمةُ الدارسينَ مجدّةٌ" و "معلمُ الطالباتِ يخلصُ". ومثلُ ذلكَ في "المائةِ والألفِ"، فـ "المائة" مؤنّثةٌ و "الألفُ" مذكّر، ولكنّ الخبرَ يأتي مطابقًا المضافَ إليهِ؛ "مائةُ المعلمِ مخلصون" بل هو يطابقُ معناهُ الجمعيَّ؛ وكأنّ التذكيرَ والتأنيثَ في الأعدادِ أمرٌ شكليٌّ لا يتجاوزُ اللفظَ، أو كأنّهُ شيءٌ حياديٌّ لا يعتدُّ بهِ ولا يؤثّرُ في مثلِ تلكم التراكيبِ!!، ولكنْ، جليٌّ أنّ التراكيبَ السابقةَ تمثّلُ قواعدَ مطّردةً، وأقدّرُ أنّ النحاةَ لم يتنبّهوا إلى وقعِها، بآيةِ أنّهم توقّفوا عندَ تراكيبَ عدّوها شاذّةً، جاءتْ على مقتضى التذكيرِ والتأنيثِ في المضافِ إليهِ كـ "قُطِعتْ بعضُ أصابعِهِ" و "إنارةُ العقلِ مكسوفٌ ...".

وعندي أنّ ذاكَ التفاضلَ بينَ الأجناسِ قد أثّرَ في البنيةِ الذهنيّةِ في توجيهِها لجوانبَ من الممنوعِ من الصرفِ؛ فقد نظرتُ في سياقٍ سابقٍ في "الوضوحِ الدلاليِّ في المعارفِ وأثرِهِ في بنائِها وإعرابِها" فألفيتُ أنّ الممنوعَ من الصرفِ ما حُرِمَ من التنوينِ إلاّ لقوّةِ وضوحِهِ في تعيينِ مسمّاه وتحديدِهِ، وقد جاءَ جلُّ ذاك من أعرافِ المجتمعِ وعاداتِهِ، وبعضُ ما جئتُ به من مؤكّداتِ ذاك الوضوحِ يدخلُ في بابِ تفاضلِ الأجناسِ، فوضوحُ أعلامِ النساءِ " آتٍ من أسبابٍ اجتماعيّةٍ ونفسيّةٍ، فإذا كانَ المجتمعُ العربيُّ في يومِنا هذا يتجنّبُ، ما أمكنَ، التصريحَ باسمِ المرأةِ، ... فكيف كانت حالُهُ في ذاك الزمنِ العتيقِ؟ إخالُ أنّ

العربَ لم تكن تستحبُّ التصريحَ بأسماءِ النساءِ، وكانت تُكني عن ذلك بابنةِ فلانٍ وزوجِهِ، وأمِّ فلانٍ، وأختِهِ، دونَ التلفّظِ بصريحِ التسميةِ، ولذا فإنّ ذكرَ اسمِ المرأةِ كانَ أمرًا غريبًا عندَ العربِ، وهذا يقوّي دلالتَهُ ويحدّدُها عندَ أبناءِ المجتمعِ"، والأمرُ ذاتُهُ ينسحبُ على الأعلامِ الأعجميّةِ، فهي تدخلُ، يومَ دخولِها الأوّلِ، غريبةً فاقعةَ الدلالةِ[28].

وفضلاً على أثرِ أعرافِ المجتمعِ في ذاك التفرّدِ الدلاليِّ الذي ذكرتُهُ ثَمَّ، فإنّ للعلاقةِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ فعلاً آخرَ في توجيهِ الصفاتِ الممنوعةِ من الصرفِ؛ أليسَ داعيًا إلى النظرِ أنْ ليس في العربيّةِ صفةٌ؛ مذكّرةٌ أو مؤنّثةٌ، تمنعُ من الصرفِ وهي آخذةٌ العلامةَ الرئيسةَ الفارقةَ بينَ الجنسين؟ فالصفاتُ الممنوعةُ من الصرفِ كلُّها تخرجُ على أصولِ التأنيثِ بالتاءِ، بل إنّ انعدامَ وجودِ التاءِ في المؤنّثِ شرطٌ في منعِ صرفِ صفةِ المذكّرِ إنْ زالتْ زالَ، ولو ظلَّ ممنوعًا من الصرفِ لالتبسَ المذكّرُ بالمؤنّثِ؛ فلا تقاربَ بينَ "رأيتُ سكرانَ غضبانَ" و " رأيتُ سكرى غضبى "، فإذا قلنا: رأيتُ سكرانَهْ، فإنّ الوقفَ عليها يقرّبُها من المذكّرِ إنْ لم يجعلْها إيّاه: رأيتُ سكرانَ ...، إنّه تمادٍ مفرطٌ في الحرصِ على التمايزِ بينَ الجنسين؛ ولذا صرفوا لحيانًا وسيفانًا؛ لأنّه لا مؤنّثَ لهما، فلا لَبْسَ، وصرفوا أرملاً وأربعًا ...؛ لأنّ مؤنّثَهما بالتاءِ؛ كي لا يلتبسَ لو ظلَّ ممنوعًا من الصرفِ.

وإنْ تكُ تلكم ظواهرَ جزئيّةً دالّةً على تفاضلِ الأجناسِ[29] فإنّ العربيّةَ، كغيرِها من اللغاتِ، انطوت على منحىً شُموليٍّ في تغليبِ المذكّرِ، فهي تجعلُ الكلامَ موجّهًا ومرسلاً لمتلقٍّ ذكرٍ، بل إنّ المرأةَ ذاتَها تكتبُ ما تكتبُ من الكلامِ العامِّ إلى قارئٍ، ولا تخاطبُ قارئةً ...، وكأنّ المرأةَ كانت، في جلِّ الحضاراتِ، متغيّبةً عن المحافلِ العامّةِ، والحركاتِ الفكريّةِ.

الخروجُ على مألوفِ اللغةِ بأثرٍ من مألوفِ العاداتِ

إذا كانَ لأعرافِ المجتمعِ وثابتِ عاداتِهِ أثَرٌ في توجيهِ مسالكِ العربيّةِ فإنّ لمثلِها أثرًا في

الخروجِ على بعضِ الأصولِ اللغويّةِ والانحرافِ بها عن أوضاعِها، وفضلاً على ما أشرنا إليهِ متناثرًا في أسلوبِ الخطابِ فإنّ جملةً صالحةً من التراكيبِ التي تقبّلَها النحاةُ وأثبتوا لها استخدامًا مخصوصًا يمكنُ تفسيرُها في ضوءِ هذا الملحظِ، وهيَ تُتقبّلُ، في الغالبِ، لكثرةِ استعمالِها، وكثرةُ الاستعمالِ متعدّدةُ الأسبابِ والمناحي، وأنتخبُ شيئًا ممّا تحكّمَ فيه ظروفُ الناسِ وعاداتُهم.

ففي أسلوبِ النداءِ كَثُرَ استخدامُ "يا بنَ أمٍّ" و "يا بنَ عمٍّ" وتلوّنَ ضبطُهما، وكلٌّ منهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، واستشهدوا على ذلك بأنّ "الرجلَ منهم يقولُ لمن لا يعرفُ، ولمن لا رحمَ بينَهُ وبينَهُ: يا بنَ عمٍّ، ويا بنَ أمٍّ، حتّى صارَ كلامًا شائعًا مخرجًا عمّن هو له"، وهذا انحرافٌ في خروجِ هذين التركيبينِ عن دلالتهما المباشرةِ[30]، ولا يمكنُ توجيهُهُ إلاّ في ضوءِ روابطِ النسبِ بينَ العربِ، فلِمَ لمْ يجعلوا معَ هذين أو بدلاً منهما "يا بنَ أبي"، و"يا بنَ أخي" و "يا بنَ خالي" و "يا بنَ عمتّي"...؟ ولَمْ يُؤثِرِ العربيُّ ما سبقَ عبثًا؛ فـ "الأخُ والأبُ"، وإنْ دلاّ على عمقِ ترابطٍ، قد يوحي استخدامُهما بأمرٍ غيرِ محمودٍ إذا حُملا على ظاهرِ اللفظِ، وليس هذا بمحتملٍ في "يا بنَ أمٍّ"، و أمّا "يا بنَ عمٍّ" فصلةُ النسبِ واضحةُ الأثرِ، فمنزلةُ العمِّ معروفةٌ عندَ العربيِّ، والصيغةُ تدلُّ على عموميّةٍ متجاذبةٍ بينَ المتكلّمَينِ فلا توحي بادّعاءِ ما توجبُهُ "يا بنَ أبي" أو "يا بنَ أخي" فلِمَ أُفتُقِدَ في عصرِنا "يا بنَ أمٍّ"، وانزلقنا إلى "يا بنَ أخي" ؟!

وفي النداءِ، أيضًا، جاءتِ العربيّةُ بسببٍ الأنثى؛ ياخباثِ ويا لكاعِ ويا فساقِ ... مبنيًا على الكسرِ على غيرِ المعهودِ، ولم تبالِ بالتشابهِ العارضِ بينَهُ وبينَ المضافِ إلى ياءِ المتكلّمِ؛ يا فلاحِ ويا صاحبِ ويا نجاحِ ...، فالعربيُّ لا يمكنُ أنْ ينسبَ إلى نفسِهِ شيئًا من معاني تلكم الألفاظِ.

لم يؤرّخِ النحاةُ لأساليبِ العربيّةِ، أإسلاميّةٌ هي أم جاهليّةٌ، ولكنّ ثَمَّ تراكيبَ موغلةً في

القدمِ كـ "يا أللهُ، و اللهمَّ، وتاللهِ، وتربِّ الكعبةِ، ولاهِ أبوك ..." لم تكن لتشيعَ على الألسنِ لو لم يكن العربيُّ يفزعُ إلى الذاتِ الإلهيّةِ في قسمِهِ ودعائِهِ.

وكثرةُ توجُّهِ العربِ في الجاهليّةِ والإسلامِ إلى مكّةَ جعلتهم يحذفونَ حرفَ الجرِّ في" توجّهتُ مكّةَ "فأجازَهُ النحاةُ، كما أجازوا "ذهبتُ الشامَ"، وليس عَسِرًا أنْ ندركَ أنّ هذا الأخيرَ من مخلّفاتِ العصرِ الأمويِّ.

وفي بابِ ما ينوبُ عن الظروفِ من ألفاظٍ مسموعةٍ إشاراتٌ دالّةٌ على عاداتِ الناسِ في توقيتِ أمورِهم وَفقًا لحركةِ النجومِ ومظاهرِ الكونِ أو مواعيدِ العباداتِ الثابتةِ كـ "أزورُكَ مقدمَ الحاجِّ، وصلاةَ العصرِ، وطلوعَ الشمسِ، وخفوقَ النجمِ ...، ولا أزورُك الفرقدين والنيرين، وهو منّي مناطَ الثريّا، وحَدث كذا خلافةَ فلانٍ ...".

وليس تكلُّفًا أنْ نبحثَ عن صدى تقلّباتِ الحياةِ وأسبابِ الرزقِ في تلكم التراكيبِ السماعيّةِ في بابِ المفعولِ المطلقِ كـ "سقيًا ورعيًا، وجوعًا وجوسًا، وتُربًا وجَنْدلاً ..."، وغيرِها من التراكيبِ التي جرت على ألسنةِ العربِ في هذا البابِ.

ويُلحظُ أنّ غيرَ قليلٍ من هذه العباراتِ التي ارتبطت كثرةُ استعمالِها بوقائعِ المجتمعِ لم يعد يُستخدمُ الآن، فمسوّغُ وجودِهِ اختفى، ولا حاجةَ لأن ندعوَ الإنسانِ بـ "سقيًا ورعيًا"، أو عليه بـ "جوعًا وجوسًا" ولا حاجة لأن نوقّتَ بالفرقدين والنيرين ومقدَمِ الحاجِّ.

ثانيًا: أعرافُ المجتمعِ والنظريّةُ النحويّةُ

تتبوّأُ النظريّةُ النحويّةُ في هذا السياقِ موضعًا محوريًا يُؤَصِّلُ الروابطَ بينَ أعرافِ المجتمعِ ومسيرةِ العربيّةِ؛ فقد امتثلَ النحاةُ لمعطياتِ الوقائعِ الاجتماعيّةِ واستنطقوها على نحوٍ فاعلٍ في تأسيسِ أصولِهم وتوجيهِ أنظارِهم[31]، وفي أثناءِ ذلك انطوت توجيهاتُهم على إجراءاتٍ عرضيّةٍ كانَ لها أثرٌ في توجيهِ بعضِ مسالكِ العربيّةِ، ومثلُها ما كانَ له أنْ

يَكونَ لو لم يكن النحاةُ أبناءَ بيئتِهم تلك.

وهكذا تكونُ النظريّةُ النحويّةُ التي تأثّرت بأعرافِ المجتمعِ مُحتَكَمًا ودليلاً ينقلُ ما تناثرَ من علاقةِ اللغةِ بمجتمعِها، ثُمَّ تَغدو في بعضِ جوانبِها مُتَحكِّمًا يؤثِّرُ في مجرى العربيّةِ وينحرفُ بها عمّا أُريدَ لها، وكأنَّ في ذلك بعضَ مفارقةٍ، أنْ تسعى النظريّةُ النحويّةُ إلى شدِّ التغيّرِ في مسيرةِ العربيّةِ وتجهدَ إلى الحدِّ منه، ولكنّها تؤسِّسُ، بأثرٍ من أعرافِ المجتمعِ، لعواملَ مؤثّرةٍ بصورةٍ عكسيّةٍ، فتعملُ على الانحرافِ ببعضِ التراكيبِ عن ثابتِ وضعِها. لمّا أنْ قُدِّرَ للعربيّةِ أنْ توصفَ وتُستخرجَ قواعدُها وتؤصّلَ أنظمتُها ويوجّهَ استخدامُها ـ نهدَ لذلك رجالٌ، رجالٌ من حولِهم رجالٌ، وهم في جملتِهم من بيئةٍ ثقافيّةٍ غايةٍ في الوقارِ، والامتثالِ لأعرافِ المجتمعِ وأخلاقِه؛ كانَ أولئكم من أهلِ الذكرِ والفقهِ، وكانت حلَقاتُ درسِهم في المساجدِ، ولا نساءَ فيها، فإنْ غادروا المسجدَ انصرفوا إلى تواصلٍ معَ أهلِ اللغةِ؛ عايشوهم وتلقَّوْا عنهم سماعًا، وتفحّصوا سياقاتِ الكلامِ وملابساتِه، سمعوا كلامَ الرجالِ والنساءِ والأطفالِ، ...، كلُّ أُولئكَ كانَ مُؤذِنًا بموجّهاتٍ ناطقةٍ أو مُستنطَقَةٍ أثّرت في مجرياتِ النظريّةِ النحويّةِ ومسيرةِ العربيّةِ على حدٍّ سواءٍ.

فروايةُ الشواهدِ وتفسيرُها، وصياغةُ الأمثلةِ وتوجيهُها تنطقُ بإيقاعِ بيئةٍ رجوليّةٍ منغمسةٍ في مثاليّةِ أعرافِ المجتمعِ كاشفةٍ عن بعضِ مستورِها، وأقتصرُ على نماذجَ بوسعِ المرءِ أنْ يتوقّفَ ليختبرَ منحاها لو تغيّرَ مَنْ بناها، كأنْ يكونَ النحويُّ غيرَ مسلمٍ؛ أو المجتمعُ على غيرِ ما كانَ.

ما هو بالمحظورِ شرعًا أو المنكورِ عرفًا أنْ يأذنَ المنحى الثقافيُّ العامُّ في الحضارةِ الإسلاميّةِ بلملمةِ ما تناثرَ من حكاياتٍ عن الأعرابيّاتِ وبثِّه في كتبِ الأدبِ والشعرِ ومعاجمِ اللغةِ، وهي حكاياتٌ مكشوفةٌ بتعرٍّ يتدثّرُ أحدُنا أن يحكيَهُ أو يثبتَ ما فيه من ألفاظِ الجنسِ الصريحِ، ويبدو أنّ بيئةَ النحاةِ كانت تفرُّ من مثلِ ذاك، فتجنحُ إلى التخلّصِ من بعضِه

بتغييرِ الروايةِ؛ أنشدَ سيبويهِ: **فإنّكَ لا تبالي بعدَ حَوْلٍ أظبيٌ كانَ أمّكَ أمْ حمارُ**

وهذهِ الروايةُ التي أتى بها سيبويهِ أو سمعَها من أشياخِهِ تسلبُ البيتَ معناه، ويُخيَّلُ إليَّ أنّ ما جاءَ بهِ الأسودُ الغندجانيُّ "الحسنُ بنُ أحمدَ" أقربُ مأخذًا؛ فقد قالَ: "الصوابُ:... ناكَ أُمَّكَ أم حمارُ (32).

وأنشدَ سيبويهِ: **أنعتُ عيرًا من حَميرٍ خَنْزَرَهْ في كلِّ عَيرٍ مائتان كَمَرَه**

وفي الحاشيةِ أثبتَ المحقِّقُ عن الشنتمريِّ أنّ "عَير" الثانيةَ أصلُها "أيْر"، فغُيِّرت إلى العينِ استقباحًا لذكرِهِ ...، وأثبتَ أنّ بعدَ الشاهدِ قولُ الراجزِ:

وكمنَها مقبلةً ومدبرَه لاقينَ أُمَّ زاحرٍ بالمزردَه(33) فكأنَّ الأيرَ أمثلُ.

وفي تفسيرِ الشواهدِ وتوجيهِ تراكيبِها توقّفَ ابنُ هشامٍ إلى قولِ الشاعرِ:

لن تراها ولو تأمَّلتَ إلاّ ولها في مفارقِ الرأسِ طيبًا

فذكرَ أنّ بعضَ العلماءِ قالَ: "إنّ "ترى" المقدّرةَ الناصبةَ لـ "طيبًا" قلبيّةٌ لا بصريّةٌ؛ لئلا يقتضيَ كونَ الموصوفةِ مكشوفةَ الرأسِ، وإنّما تُمدحُ النساءُ بالخَفَرِ والتصوّنِ"، وكأنّ القائلَ موغلٌ في امتثالِهِ لأعرافِ المجتمعِ والدينِ، فما المانعُ أنْ تكونَ تلكم من الجواريَ أو أهلِ الكتابِ؟بل ما المانعُ أنْ يكونَ الشاعرُ قد استرقَ النظرَ إلى مسلمةٍ؟ ولكنّ ابنَ هشامٍ استندَ إلى وعيٍ بارعٍ بعاداتِ المجتمعِ واختلافِها فردَّ ذاكَ المذهبَ بقولِهِ: إنّ "أحوالَ الناسِ في اللباسِ والاحتشامِ مختلفةٌ؛ فحالُ أهلِ المدرِ يخالفُ حالَ أهلِ الوبرِ، وحالُ أهلِ الوبرِ مختلفٌ"(34).

وتجاوزَ النحاةُ التحكّمَ في الروايةِ والتفسيرِ إلى التحكّمِ في بعضِ الأنماطِ التركيبيّةِ التي بدت لهم مخالفةً لمألوفِ عاداتِهم، وما هي بمخالفةٍ نظامَ اللغةِ؛ جاءَ في اللسانِ: "قالَ ابنُ برّيٍّ: يُقالُ ابنا عمٍّ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما يقولُ لصاحبِهِ يا بنَ عمّي، وكذلك ابنا خالةٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يقولُ لصاحبِهِ: يا بنَ خالتي، ولا يصحُّ أنْ يقالَ: هما ابنا خالٍ؛ لأنّ

أحدَهما يقولُ لصاحبِهِ: يا بنَ خالي، والآخرَ يقولُ له: يا بنَ عمّتي، فاختلفا، ولا يصحُّ أنْ يقالَ: هما ابنا عمّةٍ؛ لأنّ أحدَهما يقولُ لصاحبِهِ: يا بنَ عمّتي، والآخرَ يقولُ له: يا بنَ خالي"[35]، ومن المألوفِ في بعضِ مجتمعاتِنا أنْ يقعَ نكاحُ الشغارِ فيتزوجَ أخٌ وأختُهُ من أخوين، فيكونَ أولادُهم على تلكم القرابةِ التي منعَها وإنّما استندَ النحاةُ في ذاك المنعِ إلى أعرافِ المجتمعِ، فيبدو أنّ ذاك النكاحَ كانَ غيرَ معهودٍ لديهم، فهل كانَ غيرَ معروفٍ قبلَ الإسلامِ؟

والقسمُ بغيرِ اللهِ كانَ شائعًا في جاهليّةِ العربِ، ولكنَّ النحاةَ جهدوا أنْ يردّوا ما بدا مخالفًا إلى معهودِ العقيدةِ، فأوّلوا ما بدا خارجًا على ذلكَ [36].

لقد "تأثّرَ النحاةُ بمعتقداتِهم في توجيهِ التراكيبِ النحويّةِ وإثباتِ صحّتِها، ووجهوا التراكيبَ اللغويّةَ توجيهًا عقديًّا يثبتُ مدى توافقِها معَ القواعدِ اللغويّةِ، ويعكسُ معتقداتِ القائمينَ بالتحليلِ اللغويّ"[37].

ثمّ لم تخلُ مصطلحاتُهم من التأثّرِ بأعرافِ الدينِ والفوارقِ الطبقيّةِ بينَ المتخاطبين؛ فالأمرُ أمرٌ وطلبٌ والتماسٌ، و "لعلَّ" طمعٌ وإشفاقٌ وترجٍّ، فإنْ جاءت في الذكرِ حُمِّلت معنى "كي"[38] والمرأةُ المعلّقةُ لا متزوجةٌ ولا مطلّقةٌ، فسحبَ النحاةُ ذلك المصطلحَ على منحًى معهودٍ في أفعالِ القلوبِ.

وبالجملةِ فإنّ النحويَّ لا ينسلخُ من خلفيّتِهِ الثقافيّةِ ومعتقداتِهِ الدينيّةِ واتجاهاتِهِ الفكريّةِ، وقد استقرى أحمد عبد السلام نماذجَ متنوّعةً "تؤكّدُ أنّ تأثيرَ تلكم المعتقداتِ كانَ كبيرًا في الدرسِ اللغويِّ"[39].

وترتبطُ أمثلةُ النحاةِ بعاداتِ المجتمعِ ارتباطًا مكينًا؛ إنْ في صياغتِها وإنْ في تفسيرِها ودلالتِها، وهي تشكّلُ مادّةً تعكسُ شيئًا مستورًا من الوقائعِ الاجتماعيّةِ ومألوفِ معتقداتِ الناسِ، وإذا كانت طرائقُ النحاةِ في معالجةِ تلكم الأمثلةِ موصلةً إلى تقصّي شيءٍ من

ذلك، فإنّ ثَمَّ أنماطًا تركيبيّةً تظلُّ مستغلقةً أو تَكشفَها ملابساتُ العرفِ الاجتماعيِّ، ثُمَّ كانَ هذا العرفُ مسعفًا النحاةَ على توجيهِ جملةٍ من التراكيبِ التي ينتابُها لَبْسٌ إنْ لم تُؤطَّر على نحوٍ صارمٍ، وتلكَ ملاحظُ متداخلةٌ يدلُّ بعضُها على بعضٍ، وأشيرُ إلى شيءٍ من مؤكِّداتها.

قالَ سيبويهِ مُلمحًا إلى بعضِ المجرياتِ الاجتماعيّةِ في عصرِهِ: "ومثلُ ذلك: مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه، إذا أردتَ معنى أنّه كاملٌ، وجرُّهُ كجرِّ الأسدِ، وقد تقولُهُ على غيرِ هذا المعنى، تقولُ: مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه، تريدُ رجلاً واحدًا لا أكثرَ من ذلك"[40]، وكلُّ واحدٍ من المعنَيينِ يتحقّقُ في سياقٍ مخصوصٍ، ولا يتأتّى المعنى الثاني الذي ألمحَ إليه، "تريدُ رجلاً واحدًا لا أكثرَ" إلاّ في مجتمعٍ ينتشرُ فيه اللقطاءُ والدخلاءُ في النسبِ من أولادِ الغانياتِ، وما كانَ هذا المعنى لينسلكَ إلى فكرِ سيبويهِ لولا انتشارُ أمثالِ هؤلاءِ في مجتمعِهِ، وإلاّ فما معنى أنْ نصفَ الرجلَ بأنّهُ ابنُ رجلٍ واحدٍ لا أكثرَ؟ مثلُ هذا لا يستقيمُ ولا يخطرُ ببالٍ إلاّ إذا كثرُ أولئكَ اللقطاءُ في المجتمعِ.

وممّا هو غيرُ معهودٍ لدينا أن يكونَ الثمنُ ثابتًا ومقدارُ السلعةِ متغيّرًا؛ فمن مألوفِ أمثلةِ النحاةِ: جاءَ البُرُّ قفيزين وصاعين، وكانَ السمنُ منوين، " فيحذفونَ الثمنَ لأنّه عُرفَ ممّا جرى من عادةِ استعمالِهم في ذلكَ؛ لأنّهم إذا اعتادوا ابتياعَ شيءٍ بثمنٍ بعينِهِ من درهمٍ أو دينارٍ تركوا ذكرَهُ لِما في نفوسِهم من معرفتِهِ، كقولِكَ: البُرُّ بستين، تريدُ بستينَ درهمًا، والخبزُ عشرةُ أرطالٍ، تريدُ بدرهمٍ، فتركوا ذكرَهُ لِغَلَبةِ المعاملةِ فيه"[41]، ومَنْ لم يألف هذا النمطَ في البيعِ ظنّ أنّ " منوين " شيءٌ من الدراهمِ أو أبعاضُ الدنانيرِ، أو ظنَّ أنَّ مقدارَ الخبزِ عشرةُ أرطالٍ ليسَ غيرُ.

وليسَ عسرًا علينا أنْ نقفَ، من بُعْدٍ، على منازلِ الناسِ، والجماعاتِ ونظرةِ المجتمعِ إليهم، فلا عناءَ أنْ نستقريَ أمثلةَ النحاةِ لندركَ أنّ المجتمعَ كانَ ينظرُ إلى العبيدِ نظرتَه إلى

بعضِ متاعِهِ أو بهائمِهِ، فزيدٌ فارهُ العبدِ فارهُ الدابّةِ، وضربي العبدَ مسيئًا، ويا عبدُ بُعْتَ، وساغني أنْ صارَ غلامُ هندٍ بعلَها، وقد وهبَ لك أبوك غلامًا أو جاريةً، وإذا قلتَ لعبدِك: لئن قمتُ إليكَ لذهبَ ظنُّهُ كلَّ مذهبٍ في تخيّلِ العذابِ الواقعِ، فالتمثيلُ بالأحداثِ والمعاني السيِّئةِ الإيقاعِ لا يفارقُ "زيدًا" إلاّ إلى عبدٍ أو جاريةٍ، كما أنّ ما يقابلُها لا يفارقُ "عبدَ الله" إلاّ إلى أميرٍ أو خليفةٍ.

وإذا كانَ قولُهم "أتميميًا مرّةً وقيسيًا أخرى" دليلاً على ما بينَ القبيلينِ من تنافرٍ وعداءٍ فإنّ فيه دليلاً على تقلّبِ ولاءِ الأفرادِ وتلوّنِه.

ولو لم نعرف أنّ قبيلةَ قيسٍ لصوصٌ وقطّاعُ طريقٍ لكفانا مثالُ سيبويهِ معرفةً "ما لقيسٍ والبُرِّ تسرقُهُ". والاحتفاءُ بالرجلِ منطوقٌ بهِ في مثلِ "المولودُ ذكرًا أفضلُ منهُ أُنثى".

وإذا احتاجَ النحاةُ إلى ترسيمِ قواعدِهم على نحوٍ محكمٍ ينفي عنها اللبسَ والغموضَ فزعوا إلى أعرافِ المجتمعِ فإذا هي مسعفةٌ على ذلك.

قد يصعبُ أنْ نفهمَ لِمَ تركَ النحاةُ عشراتٍ من الأمثلةِ المسموعةِ على الاستثناءِ المنقطعِ، واستحلَوْا "جاءَ القومُ إلاّ حمارًا"؟ ثُمَّ آثروا أنْ يكونَ الحمارُ بدلَ غلطٍ في"رأيتُ رجلاً حماراً" و "مررتُ برجلٍ حمارٍ"، قالَ سيبويهِ عن هذا الأخيرِ: "هو على وجهٍ محالٌ، وعلى وجهٍ حسنٌ، فأمّا المحالُ فأنْ تعنيَ أنّ الرجلَ حمارٌ، وأمّا الذي يحسنُ فهو أنْ تقولَ: مررتُ برجلٍ، ثُمَّ تبدلَ الحمارَ مكانَ الرجلِ فتقولَ: حمارٍ، إمّا أنْ تكونَ غلطتَ أو نسيتَ فاستدركتَ، وإمّا أنْ يبدوَ لكَ أنْ تُضربَ عن مرورِكَ بالرجلِ وتجعلَ مكانَهُ مرورَكَ بالحمارِ، بعدَما كنتَ أردتَ غيرَ ذلك"[42]، ويستوقفُني أنّ المحالَ في مجتمعِ سيبويهِ لم يَعُد محالاً في مجتمعِنا؛ أوَليست "مررتُ برجلٍ حمارٍ" معادلةً "مررتُ برجلٍ أسدٍ"؟ أوَ لا تقاربُ "جاءَ القومُ إلاّ حمارًا" "جاءَ القومُ إلاّ غبيًا"؟ فمن معهودِ ثقافةِ هذهِ الأيّامِ أنْ يوصفَ الإنسانُ بأنّهُ حمارٌ أو كلبٌ أو ثورٌ أو بغلٌ ...، وكأنّ تلكم الأمثلةَ قد فقدت اتّساقَها الاجتماعيَّ، بل

هو تحوّلٌ ثقافيٌّ في النظرةِ إلى الأشياءِ.

يبدو أنّ العربَ كانت ترى في البهائمِ محمودَ طباعِها أكثرَ من مذمومِها؛ فلم تكن هذهِ الأسماءُ لتدخلَ في سياقاتِ السبابِ والشتائمِ، وكيفَ يكونُ لهم ذلك وهم يتسمَّوْنَ بـ"جحشٍ وكلبٍ وكُلَيبٍ وثورٍ"؟

وإذا توقّفنا إلى أمثلةِ النحاةِ في مثلِ: "لا تلبس حريرًا أو مُذهّبًا"، و "يصومَ فلانٌ الأيامَ حتّى يومِ الفطرِ"، و "كُلْ لبنًا أو سمكًا"، و "لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ"، و "كُلْ سمكًا لبنًا " – وجدناها تتكئُ على أعرافِ المجتمعِ صياغةً وتوجيهًا، فأنّى للتركيبِ أنْ يُفهمَ نهيًا عن لُبسِ الحريرِ والذهبِ، أو يوجبَ ألاّ يكونَ يومُ الفطرِ داخلاً فيما يسبقُهُ؟ وهل تتوافقُ الشعوبُ على أنْ لا جمعَ بينَ اللبنِ والسمكِ، وقد قالَ الرضيُّ: "وقد تُحذفُ" أو "كما تقولُ لمن قالَ: آكلُ اللبنَ والسمكَ، كُل سمكًا لبنًا، أي: أو لبنًا؛ وذلك لقيامِ قرينةٍ دالّةٍ على أنّ المرادَ أحدُهما"[43]، ولا قرينةَ لدى من ألفَ الجمعَ بينَهما.

وهكذا فإنّ ما يُفارقُ مدلولُهُ أعرافَ المجتمعِ لا ينصرفُ الذهنُ إليه، وما يتآلفُ يكونُ سائرًا موجبًا ما لا يجبُ، وليسَ جلُّ ما سبقَ بمفهومٍ عندَ غيرِنا ما لم يفهموا فكرنَا.

تلكم قضايا تفسيريّةٌ آتيةٌ من الترابطِ الموصولِ بينَ أعرافِ المجتمعِ وموجِّهاتِ النظريّةِ النحويّةِ، ولكنّ هذا الترابطَ يمتدُّ إلى صنيعِ النحاةِ ليكونَ عاملاً مُؤثّرًا تأثيرًا سلبيًا في مجرياتِ العربيّةِ.

بَرعتِ النظريَّةُ النحويّةُ في توصيفِ قضايا التذكيرِ والتأنيثِ، فاحتفى النحاةُ بكلِّ ما يفصلُ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ، غيرَ أنّ رجوليّةَ الدرسِ النحويِّ جعلتهم ينسَوْنَ المرأةَ في تطبيقاتِهم وأمثلتِهم؛ فلا يُذكرُ التأنيثُ إلاّ في التراكيبِ التي تأتي في الكلامِ عليهِ، وفي غيرِ هذا السياقِ لا تكادُ نسبةُ التراكيبِ المنطويةِ على التأنيثِ تذكرُ أو يكونُ لها وزنٌ عندَ مقارنتِها بالمذكّرِ، وآيةُ ذلك أنّ كلامَ النحاةِ، ككلامِ غيرِهم، يوجّهُ إلى مخاطَبٍ ذكرٍ، ومألوفٌ

لديهم أنْ يدلّوا على الوصلِ بـ "... يا فتى"، وأمثلتُهم التي تقتضي متحدّثًا وسامعًا تجيءُ بهما رجلين.

وتُذكرُ "هندٌ" مرّةً ويذكرُ زيدٌ أو عبدُ اللهِ مئاتِ المرّاتِ، ففي المبتدأِ والخبرِ، والحالِ والصفةِ، والعددِ، والفعلِ والفاعلِ يجيءُ النحاةُ بمثالٍ عن التأنيثِ إشارةً إلى ملمحِ التطابقِ، ثُمَّ يصرفونَ الجهدَ في أمثلةٍ خالصةٍ للمذكّرِ، فإنْ لم تكنِ القاعدةُ مستدعيةً المطابقةَ كـ "كانَ" و "إنّ" و "ظنّ" و الاستثناءِ، والمفاعيلِ والشرطِ والاستفهامِ و ... نُسيَت هندٌ.

وجلُّ مواضعِ اللبسِ بينَ المخاطبِ والسامعِ عالجَها النحاةُ دونَ أنْ يتذكّروا أو يشيروا إلى عنصرِ التأنيثِ، فمثلاً: لا تتقدّمُ الحالُ صاحبَها في "ضربتُ زيداً قائمًا"؛ لأنّها تصبحُ للتاءِ إذا قلنا: "ضربتُ قائمًا زيداً" فلِمَ لا يكونُ المتحدّثُ امرأةً؟

ثالثًا: أثرُ أعرافِ المجتمعِ في التغيّرِ اللغويِّ:

ثوابتُ

ممّا هو مدركٌ أنّ العربيّةَ قد مرّت في حالٍ من الركودِ طويلةٍ، وأنّها، قبلَ ذلك، لم تَعُدْ تُستخدمُ في أحاديثِ الناسِ المرسلةِ منذُ زمنٍ بعيدٍ، وأصبحَ اكتسابُها تعلّمًا موجّهًا؛ من النظريّةِ النحويّةِ تنظيراً، ومن النصوصِ الفصيحةِ تطبيقًا، وقد سبقَ أنّ النظريّةَ النحويّةَ التي أفلحت في توصيفِ وقائعِ العربيّةِ على نحوٍ فاعلٍ قد غيّبت، في تطبيقِها، التأنيثَ، فلم تُعنَ به إلاّ عنايةً موضعيّةً، وليستِ النصوصُ التراثيّةُ بمختلفةٍ عن النظريّةِ النحويّةِ، فجلُّ الكلامِ المكتوبِ كُتبَ موجّهًا إلى رجلٍ، ولولا التأنيثُ المجازيُّ لكانت التراكيبُ المشتملةُ على بعضِ قضايا التأنيثِ عزيزةَ التكرارِ.

ومن الثابتِ أنّ المرأةَ العربيّةَ أصبحت تنغمسُ في الحياةِ العامّةِ الآنَ، وأنّ طبائعَ

الناسِ وأعرافَهم تنحرفُ ألوانًا من الانحرافِ عمّا كانت عليه قبلاً، وقد مرّ شيءٌ من نماذجِ التغيّرِ المتأثّرِ بهذا المنحى، وهو تغيّرٌ منتظرٌ لا يستغربُ، ولكنْ، ممّا يدعو إلى الغرابةِ أنْ يكونَ إسهامُ المرأةِ في وقائعِ اللغةِ مؤدِّيًا إلى نتيجةٍ عكسيّةٍ؛ إلى الانحرافِ بشيءٍ من خَصوصيّاتِ التأنيثِ عن مسارِها.

تلكم الثوابتُ مهّدت لتغيّراتٍ لغويّةٍ واسعةٍ في اللغاتِ العاميّةِ(44)، ولكنّها لا تنفكُّ تنسربُ إلى إيقاعِ الفصيحةِ، ويمكنُ أنْ نرصدَ في هذا السياقِ جملةً من الظواهرِ اللغويّةِ، قد يتأتّى لغيري ما يتمِّمُها، على أنّي أُدركُ أنّ بعضَ هذا لم يكن بسببِ أعرافِ المجتمعِ وحدَها، فهناك أسبابٌ أخرى تنضمُّ إليها، ولكنّ أثرَ تلكم الأعرافِ يظلُّ باديًا مكشوفًا، إنْ لم يكن غالبًا مسيطرًا.

التحوّلُ الاجتماعيُّ والتغيّرُ اللغويُّ

لتغيّرِ الأعرافِ الاجتماعيّةِ أثرٌ غيرُ خافٍ في موتِ كثيرٍ من الألفاظِ، لم تسلم أمثلةُ النحاةِ من التأثّرِ بهِ، فقد غدا بعضُها مستغلقَ المعنى، كأمثلةِ ألفاظِ الكيلِ والمساحةِ؛ الفرسخِ والغلوةِ والبريدِ، والكرِّ والمنا، وكأمثلةِ بعضِ ملحقاتِ جمعِ المذكّرِ السالمِ؛ وابلين وإحرّين ... وأمثلةِ التوكيدِ؛ أبتعين أبصعين ...

ولذلك التغيّرِ أثرٌ في تغيّرِ دلالةِ الألفاظِ والانحرافِ بها عن معهودِها، وقد تكلَّمَ غيرُ واحدٍ من الباحثين على أثرِ العاملِ الاجتماعيِّ في هذا التغيّرِ، وقد سبقَتِ الإشارةُ إلى ذلك، وأنّه ليسَ ممّا يعالجُ في هذا السياقِ.

ولم تكن البنيةُ التركيبيّةُ في حِجْرٍ أنْ يمتدَّ إليها ذاك التأثيرُ؛ بل هو تأثيرٌ متماثلٌ في منحى فعلِهِ، وإنْ اختلفَ في سَعَتِهِ؛ فثَمَّ أساليبُ تندحرُ إلى حدِّ الموتِ بسببِ تغيّبِ ما أوجدَها من عاداتٍ، وثَمَّ أساليبُ تنبعثُ أو تنحرفُ دلالتُها وسياقاتُ استخدامِها ...، ولأنّ

الجنسَ أظهرُ التحوّلاتِ أثرًا فقد آلفتُ بينَ مُحدَثاتِهِ في بابٍ مستقلٍّ يسبقُهُ أساليبُ متنوّعةٌ يتنازعُها الموتُ أو هي تنبعثُ فتغدو مألوفة.

جدَل الانحسارِ والانتشارِ

إنَّ استقراءَ الأساليبِ التي أسهمَ في نسجِها وقعُ أعرافِ المجتمعِ يدلُّ على أنّها قد اعتورَها تغيّرٌ مخصوصٌ يحاكي ما طرأ على سياقاتِها الاجتماعيّةِ، ويمكنُ أن نرتدَّ وراءً نستحضرُ شيئًا ممّا تناثرت معطياتُهُ في هذهِ الدراسةِ.

فالتراكيبُ التي أقرّها النحاةُ ممّا كانت كثرةُ استخدامِها آتيةً من عواملَ اجتماعيّةٍ يبدو أنّ جلَّها قد ماتَ أو كادَ إلاّ ما ظلَّ موصولاً بحياةِ الناسِ؛ فلا متّسعَ في مجرياتِ حياتِنا يحتملُ "سقيًا ورعيًا"، و "وتُربًا وجندلاً"، و "جدعًا وعقرًا"، و "جوعًا وجوسًا"، ولكنّ "هنيئًا مريئًا" تحيا في العاميّةِ والفصيحةِ على السواءِ، وما أبعدَ الفرقدَيْن والنيِّرَيْن عن ظروفِ هذا الزمانِ!.

ولناسِ هذا الزمانِ مسبّاتُهم بـ "يا بنَ فلانةٍ" و "يا حيوانُ" بأصنافِهِ، وتُسبُّ الأنثى بـ "يا مفعولةُ" وأخواتِها ممّا تتشقّقُ عنه جذورُ الفحشِ والرذيلةِ، ولا معنى لدينا لـ "يا فساقِ" وأخواتِها أو لـ "يا فُسقُ" و "يا نومانُ"، و "يا لؤمانُ".

وتختفي "يا بنَ أمٍّ" و تغالبُها "يا بنَ أخي"، ويظهرُ على السطحِ نمطٌ لم يكن ألوفًا، فالعربيّةُ لا تجيزُ حذفَ حرفِ النداءِ معَ المعرّفِ بـ "ألْ"، ولكنّ كثرةَ المخاطباتِ المعاصرةِ؛ كتابةً أو مشافهةً، أسقطت "أيُّها" في نحوِ "الحفلُ الكريمُ" و "السادةُ الحضورُ" و "المشاهدون الكرامُ "...، ويقصّرُ كثيرٌ من الناسِ في ضبطِ هذا الأسلوبِ فينصبون، وحقُّ هذا الرفعُ، فالمنادى معرّفٌ بـ " ألْ " بعدَ " أيُّها "، ولا يجوزُ نصبُهُ، بل يجبُ رفعُهُ وتابعَهُ، سواءٌ أكانَ التابعُ معرّفًا بـ "ألْ" أم مضافًا إلى معرّفٍ بها، فالأصلُ أنْ نكتبَ "السادةُ

موظفو الجامعةِ المحترمون" و "السادةُ المشاهدون" ...

وما يُنصبُ على الاختصاصِ "نحنُ، العربَ، أقرى الناسِ" أُفرغَ من مضامينِ الفخرِ والتباهي، وتحجّرَ معناهُ ومدلولُهُ في التوضيحِ وحسبُ؛ ولذلك يختلطُ عندَ كثيرٍ بالخبرِ، بل نجدهُ في الكتابةِ غيرَ مفصولٍ بترقيمٍ.

والنعتُ الذي كانَ يُقطعُ إلى رفعٍ أو نصبٍ، ترحّمًا ودعاءً أو ذمًّا أو ثناءً لم يعد يستخدمُ الآنَ، بل إنّ معالجتَهُ أمامَ الطلبةِ تشيرُ إلى أنّهُ شيءٌ من طلاسمَ لم تُسمع قبلاً ولم تقرأ قطُّ، فالسياقُ الذي يحتملُ "مررتُ بزيدٍ، المسكينَ أو اللعينُ" مجهولٌ الآنَ.

وعُنيَ النحاةُ بضميرِ الشأنِ عنايةً تدلُّ على توكُّؤِ مواقفِ الخطابِ عليه؛ بغيةَ شدِّ الانتباهِ في أرضٍ رمليّةٍ، ولم يَعُد يُؤلفُ للاستغناءِ عنه بَطَرْقِ الطاولةِ أو نحوِ ذلك.

وفي ظلِّ تغيّرِ العاداتِ يمكنُ أنْ نجدَ ما لم يكن مقصودًا أو مقبولاً في بعضِ الأنماطِ قد أصبحَ مألوفًا لدينا، فلا يمكنُ أن تُحملَ "مررتُ برجلٍ حمارٍ" إلاّ على النعتِ الحقيقيِّ، ومن المألوفِ، في كثيرٍ من البيئاتِ العربيّةِ والإسلاميّةِ الآن أن نسمعَ "هما ابنا خالٍ، أو ابنا عمّةٍ".

وكانت العربُ تُكني أبناءَها في الصغرِ، دونَ أنْ يكونَ لذلك علاقةٌ بالابنِ البكرِ فـ "أبو بكرٍ وأبو حفصٍ وأبو عمروٍ" تنعتُ وِفاقًا لموقعِ الأبِ، ولا وجودَ للمضافِ إليه، أمّا الآنَ فهي تدلُّ على الأبِ وابنِهِ؛ ولذلك فمن المنتظرِ أن يجيءَ التابعُ للمضافِ أو للمضافِ إليه فنقولُ "حضرَ أبو بكرٍ الشقيُّ أو الفائزُ" إذا كنّا نتحدّثُ عن بكرٍ، ولم يكن هذا بالمحتملِ قديمًا، فهو لدينا يعادلُ "أخا زيدٍ" و "جارَ محمّدٍ"، ممّا يحتملُ إتباعَ المضافِ أو المضافِ إليه.

مؤثّراتُ الجنسِ وانحرافاتُ التأنيثِ

تتحكّمُ جملةٌ من العناصرِ في تفسيرِ ما يقعُ في العربيّةِ من تغيّراتٍ على مستلزماتِ التأنيثِ؛ فأمثلةُ النحاةِ صُرِفَت إلى المذكّرِ، والنصوصُ المكتوبةُ توجّهُ الخطابَ إليه، وأعرافُ

المجتمعِ تتّسعُ لفوارقَ بينَ الجنسينِ، فضلاً على أنَّ المرأةَ، قبلَ هذا العصرِ، كانت مُتغيّبةً عن الحالةِ الثقافيّةِ، ممّا أثّرَ في لغتِها، وفي اللغةِ الموجّهةِ إليها، ولم تكن عودةُ المرأةِ إلى الإسهامِ في الحياةِ العامّةِ بحجابٍ دونَ تلكم المؤثّراتِ، ولم تُسهم في إحياءِ خَصوصيّاتِ التأنيثِ، بل كانَ ذلكَ مؤذِنًا بتمادٍ في تغيّرِ بعضِ الأنماطِ.

وتلكم العناصرُ، متآلفةً أو متمايزةً، يُمكنُ أن نركَنَ إليها في توجيهِ بعضِ الانحرافاتِ التركيبيّةِ ممّا هو من وقائعِ التذكيرِ والتأنيثِ، وقد رأيتُ أنْ تجمعَها هذهِ الفروعُ:

1 ـ إسنادُ الأفعالِ

يَنتظمُ إسنادَ الأفعالِ إلى المذكّرِ ملمحُ استقرارٍ لا ينفرطُ، أو يكونَ انفلاتُهُ قصورًا في التحصيلِ، أمّا إسنادُها إلى المؤنّثِ فيمثّلُ، في بعضِ مجرياتِهِ، مشكلاً مقيمًا لدى أبناءِ العربيّةِ؛ وهو مشكلٌ يتفاوتُ وَفقَ حاجةِ الخطابِ إليه.

فالمفردُ المؤنّثُ حافظَ على جلِّ أمورِهِ التي تنطبقُ على المؤنّثِ المجازيِّ، ولكنّهُ أصبحَ قلقًا في حالاتٍ مخصوصةٍ، تكادُ تنحصرُ في حالةِ الخطابِ، والخطابُ يغلبُ أنْ يكونَ للعاقلِ دونَ سواه.

يظهرُ هذا الملحظُ في مخاطبةِ المرأةِ بفعلٍ معتلِّ الآخرِ، إذ يعاملُ كما لو كانَ مسندًا إلى مذكّرٍ، فنجدُ في العباراتِ الموجّهةِ إلى المرأةِ "ارمِ، واكوِ، ولم ترمِ ولم تقضِ، ولمتدعِ ..." وكأنّهم قد غلّبوا قاعدةَ المذكّرِ لشَياعِهِ، أو كأنّهم أنِسوا بدلالةِ الكسرةِ على التأنيثِ كما هي الحالُ في الأفعالِ المنتهيةِ بواوٍ "ادعِ".

فإنْ سلمَ العارفونَ بقواعدِ العربيّةِ من هذا الزلَلِ فإنّهم يُؤخذون بوهمِ الرجولةِ عندَ غيابِ التصريحِ بجنسِ المخاطبِ، فإذا عثروا على عباراتٍ مقتضبةٍ كـ "صلّي على النبيِّ، واشتري هذهِ السلعةَ، وأعطيه حقّهُ ..."- أدخلوها مُدخلَ خطأٍ، وأوجبوا حذفَ حرفِ العلّةِ؛ فمن بعضِ ما عدَّهُ مصطفى لطفي من أخطاءِ إعلاناتِ الصحافةِ "اشتري سيارتَك المفضّلةَ

التي توفّرُ في الوقودِ ... حيثُ لم يُحذف حرفُ العلّةِ من معتلِّ الآخرِ"[45]، وجليٌّ أنْ ليس في العبارةِ ما يدلُّ على جنسِ المأمورِ، فآثرَ الكاتبُ أنْ يُلغيَ نصفَ المجتمعِ، فقصرَ الخطابَ على الرجالِ، بل رأيتُ من أساتذةِ الجامعاتِ المتخصّصين في علومِ العربيّةِ من يختبرُ الطلبةَ ليختاروا الاحتمالَ الصوابَ من أربعةٍ منها:

أ ـ أعطِ ذا الفضلِ حقَّهُ ب ـ أعطي ذا الفضلِ حقَّهُ

والصوابُ لديهِ هو الاختيارُ الأوّلُ.

لعلَّ في ذلك امتثالاً لقاعدةِ المعتلِّ، ولكنّهُ يظلُّ امتثالاً لتغيّبِ المرأةِ، وما ذاك إلاّ لأنّ الذاكرةَ تُلغي أنْ تكونَ المرأةُ مخاطبةً، بل إنّ دلالاتِ السياقِ لا تشفعُ لِلَيٍّ هذا الانحرافِ في مثلِ "اشتري مساحيقَ التجميلِ المفضّلةَ عالميًا" فهذه لوازمُ امرأةٍ، وتُكتَبُ "صلّي على النبيِّ" لدرءِ الحسدِ، والحسدُ، في اعتقادِ الناسِ، أكثرُ ما يكونُ من النساءِ؛ فما أحلى أنْ تكونَ العبارةُ بالياءِ لتكونَ موصولةً باعتقادِ المجتمعِ! وممّا ينزلقُ إليه المتعلّمونَ أنْ يحوّلوا كسرةَ الضميرِ إلى ياءٍ فيكتبونَ "أنتِ أخذتيهِ وأعطيتيه ومنحتيهِ ..." وقد يكونُ هذا ذا أصلٍ قديمٍ في لهجةٍ مغمورةٍ أو مقولةٍ مأثورةٍ [46]، وقد يكونَ متأثّرًا بإيقاعِ اللغةِ العاميّةِ، ولكنّه ينطوي على رغبةٍ في إظهارِ الفارقِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ، يؤكّدُ هذا أنّ الكسرةَ أصبحت معلمَ التأنيثِ عندَ العامّةِ، فهم ينقلونَ كسرةَ الكافِ إلى الصوتِ السابقِ "كتابِكْ، وقلَمِكْ ..." ومَنْ لم يفعل ذلك بالغَ في مدِّها بعدَ الكافِ "كتابْكي وقلمْكي ..." ومثلُ ذاك كسرُ ما قبلَ تاءِ التأنيثِ "معلمِهْ وطالبِهْ ...".

وأتجاوزُ عن صيغةِ التثنيةِ، أو لا شيءَ لديّ إلاّ ملحظٌ يختصُّ بالماضي المعتلِّ الآخرِ كـ "الطالبتان سعتا ورمتا ..."، إذ تجيءُ" سعيتا ورميتا ...، وما ذاك إلاّ لقلّةِ سيرورةِ هذهِ الصيغ.

وأمّا الجمعُ فهو أشدُّ من المفردِ قلقًا وتعثُّرًا، يُتَخبَّطُ فيهِ بينَ مبالغةٍ في إظهارِ التأنيثِ

ونكرانٍ، ففي الأفعالِ المعتلّةِ بالواوِ أذنتِ العربيّةُ بتوحّدِ صيغةِ الإسنادِ للمذكّرِ والمؤنّثِ في مثلِ "يعفونَ ويغزونَ ويدعونَ ..." ولكنّ المتعلّمين لا يكادونَ يستسيغون ذلك فينشدّون إلى وجوبِ تمايزِهما فيجيئون بالياءِ؛ "أنتنّ تدعين وتغزين" و "وهنّ يدعين ويعفين ..." لظنِّهم أنّ الياءَ علامةُ تأنيثٍ في هذهِ الصيغِ، فإنِ استساغوا تلكم الواوَ، والْتَوَتْ ألسنتُهم بـ " أنتنّ تدعون ... " ارتكسوا في التفسيرِ فجعلوا الفعلَ من الأفعالِ الخمسةِ، فإذا غشيَهم ناصبٌ أو جازمٌ حذفوا النونَ ...، بل إنّ بعضَ أهلِ العربيّةِ يطلبُ تصحيحَ الخطأِ في مثالٍ مفردٍ لا سابقَ له ولا لاحقَ" إنْ تدعونني أستجب " ويوجبُ على الطلبةِ أنْ يحذفوا النونَ؛ وكأنْ لا نساءَ، أو لا مسوّغَ لخطابهنّ، أم أنّ الناسَ يفرّون من لبسٍ مفترضٍ بينَ الرجالِ والنساءِ فيلحّون على وجوبِ تمايزِهما؟ ولهذا فهم لا يكتفون بوجودِ نونِ النسوةِ في مضارعِ الغائباتِ فيجيئون بتاءِ مضارعةٍ بدلَ الياءِ أحيانًا فيقولون: "الطالباتُ تدرسْن وتكتبن ...".

ومَن مِنْ طلابِ العربيّةِ لا تأخذُهُ صدمةٌ عندَ سماعِهِ توكيدَ فعلِ النسوةِ بالنونِ؛ "واللهِ لتكتبنانّ"!

2 ـ إلحاقُ الفعلِ علامةَ تأنيثٍ

تتّسعُ العربيّةُ وجوهًا من التعدّدِ في إلحاقِ هذه العلامةِ فعلَ المؤنّثِ، ويتنوّعُ ذلكَ وفقَ نوعِ التأنيثِ أو الفاصلِ بينَ الفعلِ وفاعلِهِ أو نائبِهِ.

ويبدو أنّ الاستخدامَ المعاصرَ قد آثرَ التخلّصَ من هذا التعدّدِ، امتثالاً للفصلِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ، فالمونّثُ المجازيُّ يؤنّثُ فعلُهُ مطلقًا "طلعتِ الشمسُ وبدأتِ المحاضرةُ ..."، وليسَ من المألوفِ أنْ نجدَ "طلعَ وانتهى"، وليس من المنتظرِ أن نعثرَ على حذفِ علامةِ التأنيثِ معَ المؤنّثِ المفصولِ عن فعلِهِ، أو معَ جمعِ المؤنّثِ السالمِ.

وأمّا الجمعُ غيرُ السالمِ فيبدو أنّ جلَّهُ استقرَّ على وجهٍ واحدٍ بناءً على أصلِ المفردِ، فما يكونُ جمعًا لعاقلٍ يذكّرُ فعلُهُ "جاءَ القضاةُ، وحضرَ الطلابُ، وفازَ الرجالُ ..."، وما يكونُ

جمعًا لمؤنّثٍ أو غيرِ عاقلٍ يؤنّثُ فعلُهُ:"جاءتِ النساءُ، وشربتِ الأبقارُ، وبيعتِ الدوابُّ، وقُطفتِ الثمارُ، وقُطعتِ الأشجارُ ..." وقلّما وقعَ الوجهُ الآخرُ، ولكنّ هذا يظلُّ بحاجةٍ إلى استقراءٍ أشملَ.

وتمنعُ قواعدُ العربيّةِ إلحاقَ التاءِ فعلَ المؤنّثِ المفصولَ عنه بـ "إلاّ"، نحوُ "ما جاءَ إلاّ هندٌ"، ولكنّ الناسَ يمتثلونَ لوجوبِ التمييزِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ فيتوافقونَ على إلحاقِ التاءِ؛ "ما جاءت إلاّ هندٌ، وما تُفلحُ إلاّ بشرى".

3 ـ المطابقة بين عناصر التركيب

تميلُ المرأةُ العربيّةُ، في بعضِ سلوكاتِها اللغويّةِ، إلى التخلّصِ من ملمحِ الأنوثةِ أو التأنيثِ، وهو مسلكٌ طاغٍ في العاميّاتِ[47]، يمتدُّ بعضُهُ إلى وقائعِ ما يكتبُ بالفصيحةِ، فغيرُ مستغربٍ أنْ نجدَ المرأةَ تخبرُ عن نفسِها بوصفٍ مذكّرٍ[48]، كأنْ تقولَ: "أنا سامعٌ، أو آسفٌ، أو ناجحٌ أو فائزٌ، أو مريضٌ، ولستُ مسؤولاً ولا راضيًا، وجئتُ مبكّرًا ..."، ويُلحظُ أنّ اللغةَ لا تخبرُ عنها بصيغةٍ نكرةٍ إلاّ بمؤنّثٍ، سواءٌ أوقعَ ذلك على لسانِ امرأةٍ أم على لسانِ رجلٍ، إلاّ أنْ يكونَ الرجلُ متغزّلاً مخاطبًا من يحبُّ [49]، وأمّا الخبرُ المعرّفُ فما أكثرَ ما نجدُ: "هندٌ هيَ المسؤول، والفائزُ والناجحُ، والدولةُ هي المتحكّمُ القادرُ والمموّلُ ...، إخبارًا عن غائبةٍ أو مخاطبةٍ مستمعةٍ "أنتِ المشجّعُ والمؤسِّسُ".

وقد يفسِّرُ ذلك أنّ المرأةَ تأنسُ بدلالاتِ السياقِ، ولكنّ هذا السلوكَ يظلُّ منطويًا على موجّهاتٍ تضمرُ تغييبَ الذاتِ ورغبةَ المرأةِ بألاّ تكشفَ عن جنسِها، أو كأنّها تستعظمُ صيغةَ التذكيرِ فتشعرُها بقوّةِ الفعلِ، وأمّا التذكيرُ في خبرِها المعرّفِ فكأنّ المجتمعَ يضمرُ المذكّرَ فـ "أنتِ المسؤولُ" و "هيَ الفائزُ" قد تُحملُ على "أنتِ الشخصُ ...".

ولا يقتصرُ ذلكَ على خبرِ المفردِ، بل يمتدُّ إلى صيغةِ الجمعِ، فنجدُ على لسانِ المرأةِ "نحنُ جاهزون، ومستعدّون، و ..." وقد نجدُ، في الإخبارِ عنهنّ مَنْ يعيدُ الضميرَ مذكّرًا

"الطالباتُ نجحوا، وسافروا وذهبوا ..."، "و أينَ كنتم؟" و "ما هي أخبارُكم؟" و "ماذا فعلتم؟" وممّا يتّصلُ بصيغةِ الجمعِ أنّ الاسمَ الموصولَ الدالَّ على جمعِ النساءِ، على الرغمِ من تعدّدِ أشكالِهِ في الفصيحةِ، أصبحَ يُستعاضُ عنهُ بالمفردِ أحيانًا إذ نجدُ "الطالباتُ التي ... والممرّضاتِ التي ...".

فهل يكونُ تفسيرُ ذلك امتدادًا لما فسّرَ به عضيمةُ التذكيرَ في {فقالَ لأهلِهامكثوا...}، فقد قالَ: "المرأةُ قد تخاطبُ بخطابِ جمعِ الذكورِ، أو يشارُ إليها بضميرِ جمعِ الذكورِ مبالغةً في سترِها"(50).

وتقتضي أُصولُ الفصيحةِ أن تجيءَ كافُ الخطابِ الملحقةُ بأسماءِ الإشارةِ مطابقةً المخاطَبَ؛ جنسًا وعددًا، ذلكَ وتلكَ للمذكّرِ، وذلكِ تلكِ للمؤنّثِ، وتلكما وذلكما للمثنّى، وذلكم وتلكم لجمعِ المذكّرِ، وذلكنّ وتلكنّ لجمعِ المؤنّثِ، وألحَّ النحاةُ في توجيههم على أصالةِ هذا التنوّعِ ووجوبِهِ، وأشاروا إلى لهجةٍ ضعيفةٍ كانت تلزمُ الفتح(51).

ولكنّ هذا التنوّعَ اندثرَ ولم يبقَ منهُ إلاّ صيغتان؛ صيغةُ جمعِ المذكّرِ "ذلكم وتلكم" في بعضِ السياقاتِ؛ لأنّها تلتبسُ بتعظيمِ المخاطَبِ، وصيغةُ المفردِ المذكّرِ "ذلكَ وتلكَ" بصرفِ النظرِ عن جنسِ المخاطَبِ أو عددِهِ؛ وقد يستغربُ بعضُ المتخصّصين، بله غيرُهم، أنْ تُضبطَ الكافُ بالكسرِ في مثلِ "يا هندُ، تلكِ مصيبةٌ، وذلكِ جَلَلٌ"، وما ذاكَ إلاّ تجسيدٌ لمعطياتِ الثقافةِ الاجتماعيّةِ واللغويّةِ على السواءِ، فالمذكّرُ مسيطرٌ اجتماعيًا، طاغٍ في نصوصِ التراثِ المكتوبِ وأمثلةِ النحاةِ، فسياقاتُ التنوّعِ، في القرآنِ مثلاً، جاءتْ مطابقةً توصيفَ النحاةِ، ولكنّها قليلةٌ؛ لأنَّ خطابَ المرأةِ والنساءِ والاثنين قليلٌ فيهِ.

وفي قواعدِ العددِ تنحرفُ المطابقةُ لصالحِ المذكّرِ، ويبدو أنّ المثقّفينَ الذينَ لا يُحكمونَ أصولَهُ بتثبّتٍ يميلونَ إلى تأنيثِ العددِ مفردًا ومركّبًا، بصرفِ النظرِ عن جنسِ المعدودِ، وقد تابعتُ أنماطًا متكاثرةً من استخداماتِ العددِ في كلامِنا المكتوبِ فوجدتُ أنّ الغالبَ على

الاستخدامِ يماثلُ "هناك سبعةُ طلابٍ، وسبعةُ طالباتٍ، وخمسةُ مدنٍ، وخمسةَ عشرَ دولةً، وخمسةَ عشرَ بلداً". وقلّما وقعَ الناسُ في خطأٍ مضادٍّ "هناك سبعُ أولادٍ أو خمسَ عشرةَ بلداً"، وما هذا إلاّ أثرُ سيطرةِ المذكّرِ، ويبدو أنّ أثرَ العامّيّةِ محدودٌ في هذا الانحرافِ؛ ذلكَ أنّ العامّيّاتِ تميلُ إلى تأنيثِ الجزءِ الأوّلِ من المركّبِ "خمست عشر ولد أو بنت" وقد تنطقُ التاءُ طاءً، ولكنّها تميلُ إلى تذكيرِ المفردِ "سبع أولاد أو بنات".

وبصرفِ النظرِ عن التفسيراتِ الجزئيّةِ التي تناثرتْ في هذا السياقِ فإنّها تظلُّ امتداداً وتفريعاً لمؤثّرٍ شموليٍّ يتمثّلُ في جدلِ العلاقةِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ، إنْ في المضمرِ الاجتماعيِّ وإنْ في المنطوقِ اللغويِّ. وقد أُبنتُ في حاشيةٍ سابقةٍ أنّ المرأةَ تميلُ إلى التذكيرِ في العامّيّةِ بصورةٍ أوسعَ وأشملَ ممّا هي في الفصيحةِ، وكأنّ فعلَها يبالغُ في مدِّ التباعدِ في ذكوريّةِ اللغةِ، وقد يتّسعُ هذا الملحظُ في الفصيحةِ بأثرٍ من إيقاعِ العامّيّةِ.

ويخيّلُ إليَّ أنّ ما يقالُ عن تشبُّثِ المرأةِ بأنوثتِها اللغويّةِ في الغربِ ينبغي ألاّ يُسحبَ بتفصيلاتِهِ على ما هوَ واقعٌ في العربيّةِ، وظاهرُ هذهِ الظاهرةِ مفارقةٌ حضاريّةٌ بينَنا وبينَهم، وباطنُها توافقٌ أنثويٌّ عنيدٌ؛ فالمرأةُ، في الغربِ، تجهدُ أنْ تخرجَ على ما أُلفَ في لغتِها من ذكوريّةٍ غالبةٍ، أو من فقدانِ مظاهرَ تأنيثيّةٍ بغيةَ مساواةٍ لغويّةٍ [52]، والمرأةُ العربيّةُ، وقد وجدتْ في لغتِها ما افتقدتْهُ المرأةُ الغربيّةُ، تميلُ إلى الخروجِ على ما أُلفَ في لغتِها من توازنٍ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ، أمْ أنّ تشبُّثَها بسماتٍ لغويّةٍ ذكوريّةٍ يشعرُها بالمساواةِ؟!.

4 ـ أحكامُ الألفاظِ وبنيةُ التركيبِ

ليسَ من مقاصدِ هذهِ الدراسةِ أنْ تستقريَ ما يقعُ من تغيّرٍ في اللفظِ المفردِ، ولكنّ بعضَ التغيّراتِ في اللفظِ من حيثُ التأنيثُ والتذكيرُ قد يؤثّرُ في بنيةِ التركيبِ؛ إنْ في إسنادِ الأفعالِ وإلحاقِها علامةَ تأنيثٍ، وإنْ في المطابقةِ بينَ عناصرِ التركيبِ إخباراً أو

وصفًا.

يندرجُ تأنيثُ الألفاظِ وتذكيرُها في صنفينِ متمايزينِ؛ **أوّلُهما**: أنْ يكونَ التأنيثُ بالتاءِ مقابلاً التذكيرَ، **وثانيهما**: أنْ يكونَ خارجًا على ذلكَ، سواءً أكانتْ علامةُ التأنيثِ غيرَ التاءِ أمْ كانَ اللفظُ مذكّرًا بالتاءِ أمْ مشتركًا للمذكّرِ والمؤنّثِ بصيغةٍ واحدةٍ، أمْ مؤنّثًا بلا علةٍ. ومعاينةُ هذينِ الصنفينِ تشيرُ إلى أنّ الأوّلَ هوَ الغالبُ الكثيرُ، وأنّهُ ظلَّ مستقرًا، وأنّ الثانيَ يمثّلُ أصنافًا متنوعةً قليلةَ الصيغِ في الغالبِ، وهوَ، منذُ القدمِ، كانَ مدارَ خلافٍ، إنْ في تفسيرِهِ، وإنْ في تصنيفِهِ[53]، وقد تعرّضَ هذا الصنفُ لتغيّراتٍ واسعةٍ، ويبدو أنّ العربيّةَ تأثّرتْ باطّرادِ الصنفِ الأوّلِ، وكثرتِهِ فجنحتْ إلى توجيهِ حكمِ الألفاظِ وفقًا للعلامةِ، واتّخذتِ التاءَ، في الغالبِ، ميسمًا للتأنيثِ، وسواءٌ أكانَ هذا التحوّلُ مفسَّرًا بميلِ اللغةِ إلى السهولةِ واليسرِ، وطردِ القاعدةِ[54] أمْ كانَ لأسبابٍ اجتماعيّةٍ تميلُ إلى الفصلِ الحادِّ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ ـ فإنّهُ يفسِّرُ جملةً من المتغيّراتِ في أحكامِ التذكيرِ والتأنيثِ، منها:

أ- الميلُ إلى تذكيرِ ما كانَ مؤنّثًا بلا علامةٍ[55]، نحوُ: الأصبعِ والسنِّ، والكرشِ والحالِ واليمينِ والدّماغِ والبئرِ، ويطغى على المحدثينَ موجّةُ الشكلِ، فيذهبونَ بهذهِ الألفاظِ مذهبَ التذكيرِ فيشيرونَ إليها بهذا، ويجعلونَ خبرَها أو تابعَها مذكّرًا، ولحسنِ الطالعِ أنّ قواعدَ العربيّةِ تبيحُ تذكيرَ الفعلِ معَ هذا التأنيثِ، فلا إشكالَ في قولِهم: "كُسِرَ الأصبعُ وخُلِعَ السنُّ، وتعطّلَ الدّماغُ ... ". ولكنْ هذا لا يكونُ منهم من بابِ الأخذِ بقاعدةِ الجوازِ، فهوَ امتثالٌ لظنِّ التذكيرِ.

وما ظلَّ من تلكم الألفاظِ مؤنّثًا تقحمُ معَهُ التاءُ كالخمرةِ والسكينةِ، وعصاتي وكبدةٍ [56]، وينسحبُ هذا الملحظُ على ما كانَ جائزَ التذكيرِ والتأنيثِ كالطريقِ والعسلِ، فيغلبُ أنْ يعاملَ مذكّرًا[57].

ب ـ الميلُ إلى إقحامِ علامةِ تأنيثٍ على الألفاظِ المؤنّثةِ بلا علامةٍ التي تجيءُ وصفًا للعاقلِ

(58)، فهم يفصلونَ بالتاءِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ في جلِّ ما كانَ من بابِ "جريحٍ وقتيلٍ ومريضٍ وصبورٍ ووصيٍّ وإنسانٍ وأميرٍ، وعاشقٍ وحبيبٍ ..."، بل يكادونَ يقحمونَ التاءَ على ما بقيَ مستخدمًا من صفاتٍ خاصّةٍ بالأنثى كطالقٍ ومرضعٍ، وما كانَ يدلُّ على الواحدِ من الجنسينِ أصبحَ دالاً على المؤنّثِ في الأحياءِ نحوُ " دجاجةٍ وبقرةٍ وسمكةٍ وبطّةٍ "فإنْ لمْ يجدوا لمثلِ ذلكَ مذكّرًا كـ "الثورِ والديكِ" أبقَوْهُ مذكّرًا وأوْجدوا له بالتاءِ أُنثى كـ "بغلٍ وبغلةٍ وعجلٍ وعجلةٍ وحمارٍ وحمارةٍ ...".

٧- موتُ مجموعاتٍ من الصيغِ أو التخفيفُ من استعمالِها، سواءٌ أكانَ ذلك بسببِ دلالةِ الألفاظِ التي لم تعدْ تُؤلفُ، أم كانَ بسببِ إيقاعِ المبنى الذي يفارقُ مألوفَ ما استقرَّ من فوارقَ بينَ التذكيرِ والتأنيثِ؛ فمثلاً: ما كانَ من صفاتِ المذكّرِ بعلامةِ تأنيثٍ كـ "فهّامَةٍ وعلاَّمةٍ وضُحَكَةٍ ولحّانةٍ وعيّابةٍ، وهُمَزَةٍ، ولُمَزةٍ ..." - ماتَ أو خفَّ استعمالُهُ(59)، وفي مقابلِ ذلك لا أثرَ لما كانَ من المؤنّثِ يجمعُ على صيغةٍ خاصّةٍ بالمذكّرِ كجمعِ فاعلِهِ على فُعّالٍ كـ "قاعدةٍ وقعّادٍ"، وإنّما عادَ إلى جمعِ المؤنّثِ السالمِ "قاعدات".

هذا التوجّهُ الحادُّ للفصلِ بينَ المذكّرِ والمؤنّثِ لم يَحُلْ دونَ التوسّعِ في الألفاظِ المحايدةِ التي يُتركُ حكمُها لمجرياتِ السياقِ، وقد سبقَ أنّ هذا الحكمَ كانَ خاصًّا بألفاظِ العددِ وبعضِ المبهماتِ كـ "من". نجدُ هذا في "غيرٍ وسوًى وقليلٍ وبعضٍ ومثلٍ ومجموعةٍ وجماعةٍ ومُعظمٍ وجلٍّ وكلٍّ، وكُسورِ العددِ؛ الثلثِ والربعِ ..." فهذهِ ألفاظٌ لا شكَّ في تذكيرِها في العربيّةِ عدا المجموعةَ والجماعةَ، فهما مؤنّثتان، ولكنّ السائرَ في الاستخدامِ أن نجدَ "ما جاءتْ غيرُ هندٍ، وسوى ليلى، وجاءت بعضُ الطالباتِ، ومجموعةٌ من الطلابِ جاءوا، ومعظمُ المتسابقاتِ لم يصلن، ومضت ربعُ ساعةٍ ..." فأمرُ التذكيرِ والتأنيثِ متروكٌ للمضافِ إليهِ أو لشبهِ الجملةِ المقيِّدةِ، فإنْ جاءَ ذلكَ مذكّرًا ذُكِّرَ اللفظُ، وإنْ جاءَ مؤنّثًا أُنِّثَ، وكأنَّ تلكم الألفاظَ تعذّرت أنْ يُشتقَّ من مذكّرِها مؤنّثٌ أو من مؤنّثِها مذكّرٌ.

ولا يكونُ حشرًا للكلامِ أنْ أشيرَ إلى أنّ مماراةَ بعضِ المحدثين في بعضِ مصطلحاتِ النحاةِ جاءتْ بأثرٍ من أعرافِ المجتمعِ، وإنْ كانَ ذلك مبنيًا على استقراءٍ غيرِ محكمٍ لمقاصدِ النحاةِ، نجدُ ذلك في استثمارِ بعضِ الآياتِ الكريمةِ للحكمِ على الحالِ بأنّها فضلةٌ أو غيرُ فضلةٍ، وفي إطلاقِ مصطلحِ الفضلةِ أو "الزائدِ"على ما يقعُ في القرآنِ الكريمِ، بل وفي توجّهِ بعضِهم إلى وجوبِ القياسِ على كلِّ ما جاءَ في الذكرِ الحكيمِ.

خاتمة

غيرُ مُلتبسٍ أنْ نركَنَ إلى أنّ أعرافَ المجتمعِ كانت ذا أثرٍ فاعلٍ في توجيهِ مسيرةِ العربيةِ؛ فقد تبيّنَ أنّ أصولَها التي استقرّت عليها على ألسنةِ أهلِها في عصرِ الاحتجاجِ - قد اشتملت على جملةٍ من الأنماطِ اللغويّةِ التي تخلّقت بفعلِ هذا المؤثّرِ، بدا ذاك جليًّا في التجاذبِ بينَ المنزلةِ الاجتماعيّةِ وبنيةِ الخطابِ، وأثرِ تنوّعاتِ الجنسِ في بنيةِ التراكيبِ من حيثُ التمايزُ بينَ التذكيرِ والتأنيثِ، بل إنّ بعضَ ما يخرجُ على هذا التمايزِ أو على مألوفِ اللغةِ كانَ موصولاً بتلكم الأعرافِ.

وامتدَّ هذا التأثيرُ إلى النظريّةِ النحويّةِ فأدرك النحاةُ وقعَهُ فبدا موجِّهًا لبعضِ أصولِهم وسلوكاتِهم، إنْ في روايةِ الشواهدِ وتفسيرِها، وإنْ في صياغةِ الأمثلةِ، أو في التحكّمِ في بعضِ الأنماطِ التركيبيّةِ وتفصيلِها على وَفقِ ما تقتضيهِ أعرافُ مجتمعِهم ومناحي فكرِهم.

وفي عصرِنا هذا يمكنُ أنْ نعاينَ جملةً من مظاهرِ التغيّرِ اللغويِّ التي تنحرفُ عن أصولِها اقتضاءً لانحرافِ أعرافِ الناسِ عمّا كانت عليه قبلاً، فثمَّ أساليبُ اندثرَ استخدامُها؛ لأنّ المجتمعَ لم يعد يمتثلُ لوقائعِها، وثَمَّ أساليبُ تنحرفُ عمّا كانت عليه، وبخاصةٍ قضايا التأنيثِ.

وفي ذلكم كلِّه يظلُّ بعضُ التراكيبِ موحيًا بشيءٍ من عاداتِ المجتمعِ التي ألفت في زمنِ تأسيسِها الأوّلِ، أو في زمنِ تأصيلِها في بيئةِ النحاةِ.

الهوامش

(1) بوسعٍ من قَصَدَ بعضَ ذلكَ أنْ يُلمَّ به لدى: هدسن: علم اللغة الاجتماعيّ: 45-15، ومصطفى لطفي: اللغة العربيّة في إطارها الاجتماعيّ: 57-41.

(2) هدسن: علم اللغة الاجتماعيّ: 44، ويُنظر منه: 147.

(3) جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق: 227.

(4) أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 59، ويُنظرُ مثل هذا المعنى لدى: هدسن: علم اللغة الاجتماعيّ: 22.

(5) يُنظرُ: إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ: 134-151.

(6) يُنظرُ: أحمد مختار: اللغة واختلاف الجنسين: 159-83، وعيسى برهومة: اللغة والجنس: 148-113، وهي ملامحُ عامّةٌ، ليست قصرًا على العربيّة.

(7) يُنظرُ: إسماعيل عمايرة: ظاهرة التأنيث في اللغة العربيّة واللغات الساميّة، وإبراهيم إبراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربيّة.

(8) يُنظرُ: نهاد الموسى: الصورة والصيرورة: .150-119

(9)سيبويه: الكتاب: 2 :364

(10) نهاد الموسى: الصورة والصيرورة: 133، وما هو مقتبسٌ لديه كلامُ ابن خالويه.

(11) سيبويه: الكتاب: 2 :66

(12) يُنظرُ: هدسن: علم اللغة الاجتماعيّ: 183.

(13) يُنظرُ: ابن جنّي: الخصائص: 2:188-189

(14) جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق: 69.

(15) قلّما وقعَ في كُنى العربِ قديمًا اسمُ المرأة، ويلحظُ أنّ البيئاتِ المعاصرةَ تربطُ الكنيةَ باسمِ الذكرِ الأوّلِ من الأولادِ، وتفرُّ من التكنيةِ باسمِ البنتِ، وإن جاءت بكرًا، ويُؤثرُ على ذلك صريحُ الاسمِ، إلاّ أنْ يكونَ الرجلُ قد كبرت سنّهُ وقُطعَ نسلُهُ.

(16) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: 2:62 -77 ، 150- 153 ،194.

(17) يُنظرُ: هدسن: علم اللغة الاجتماعيّ: 206.

(18) يُنظرُ: ابن السرّاج: الأصول في النحو: 1:358.

(19) يُنظرُ: إسماعيل عمايرة: ظاهرة التأنيث: 22،18 ،23 ،29 ، وأحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 49-64،53 ، وعيسى برهومة: اللغة والجنس: 58-65 ، وإبراهيم أنيس: من أسرار اللغة: 163.

(20) يُنظرُ: إسماعيل عمايرة: ظاهرة التأنيث: 9، وأحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 75-81، وعيسى برهومة: اللغة والجنس: 48،47 ، 56.

(21)يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: 22:1 ، والمبرّد: المقتضب: 35:3 ، وابن يعيش: شرح المفصّل 88:5.

(22) يُنظرُ: أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 59.

(23) يُنظرُ: أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 60.

(24) يُنظرُ: ابنُ هشام: مغني اللبيب: 781.

(25) يُنظرُ: أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 64، وهنري فلش: العربيّة الفصحى: 70.

(26) نقلاً عن أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 66.

(27) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: 564:3 ، المتن والحاشية.

(28)يُنظرُ: محمّد ربّاع: الوضوح الدلاليّ في المعارف وأثره في بنائها وإعرابها: 616 - 618

(29) للوقوفِ على نماذجَ من تأثيرِ الجنسِ في اللغةِ يُنظرُ: أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 82-43، 161-180

(30) يُنظرُ: نهاد الموسى: الصورة والصيرورة: 134، وما اقتبسه كلام المبرّد.

(31) يُنظرُ: نهاد الموسى: الصورة والصيرورة: 121- 150

(32) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: 48:1 ، والأسود الغندجانيّ: فرحة الأديب: 35.

(33) يُنظرُ: سيبويه: الكتاب: 206:1 ، المتن والحاشية.

(34) يُنظرُ: ابن هشام: مغني اللبيب: 791-792.

(35)ابن منظور: لسان العرب: "عمّ"، وأثبتَ عضيمةُ في حاشيةِ المقتضب 327:4 مقولةً لابنِ السكّيتِ تنطقُ بمضمونِ كلامِ ابنِ برّيٍّ.

(36) يُنظرُ: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 37.

(37) أحمد شيخ عبد السلام: التحليل النحويّ العقديّ: بحث في أثر المعتقدات في الدرس اللغويّ: 148.

وقد قدَّمَ فيه نماذجَ متكاثرةً لآياتٍ من الذكرِ الحكيمِ استغلَّها النحاةُ واللغويّون لتوجيهِها وجهةً تعينُ على نشرِ أفكارِهم ومفاهيمِهم ومعتقداتهم وفقًا لمذهبِ النحويِّ وفكرِهِ الدينيِّ، فهو قصرٌ على الجانبِ العقديِّ مؤثّرًا وعلى النصِّ القرآنيِّ نموذجًا.

(38) يُنظرُ: ابن يعيش: شرح المفضّل: 8:58-86

(39) يُنظرُ: أحمد شيخ عبد السلام: التحليل النحويّ العقديّ: 158-133.

(40) سيبويه: الكتاب: 29:2.

(41) ابن يعيش: شرح المفصّل: 61:2 ، ويُنظرُ: سيبويه: 393:1 ، والمبرّد: المقتضب: 130-129:4 ، وابن السّراج: الأصول: 69:1.

(42) سيبويه: الكتاب: 439:1

(43) رضي الدين الاسترأبادي: شرح الكافية: 326:1

(44)وعلى النقيضِ من ذلكَ كانَ لبعضِ المعطياتِ الاجتماعيّةِ الثابتةِ كالدين أثرٌ في حفاظِ العاميّاتِ على أنماطٍ تركيبيّةٍ فصيحةٍ، يُنظر: مصطفى لطفي: اللغة العربيّة في إطارها الاجتماعيّ: 60-62.

(45) مصطفى لطفي: اللغة العربيّةُ في إطارها الاجتماعيّ: 120-121.

(46) يُنظرُ: إبراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربيّة: 176-177.

(47) يمكنُ أنْ نختزلَ التقابلَ بينَ سلوكِ الرجلِ اللغويِّ وسلوكِ المرأةِ في وصفِ مؤدّاه أنّ الرجلَ يَفرُّ من تلبّسِهِ بصيغةِ التأنيثِ، وأنّ المرأةَ تزهو بتلبُّسِها بصيغةِ التذكيرِ. فتخنّثُ، في معيارِ المجتمعِ، أنْ ينطقَ الذكرُ أصواتًا بنعومةِ النساءِ، وقدحٌ وشتيمةٌ أنْ يُوصفَ بصفاتٍ مؤنّثةٍ، فإذا كانَ لا بدَّ من شتمِهِ فإنّ "يا عاهرُ" وأخواتِها أخفُّ عليه من أن يقالَ له: "يا عاهرةُ ..." وعارٌ على الرجلِ أنْ يكونَ ابنَ فلانةٍ أو أخاها أو أباها.. وأمّا المرأةُ فإنّنا نجدُ في بعضِ البيئاتِ ميلَها إلى التحكّمِ في نطقِ بعضِ الأصواتِ، وتفخيمِها على نحوٍ لا يتأتّى لرجلٍ، كتفخيمِ اللامِ والنونِ والميمِ في مثلِ "شلاّل وآمال ومدام وممنون ...". وليس هذا تشبُّهًا بالرجالِ، فهم لا يجيدونه أصلاً، وكأنّه منحًى اجتماعيٌّ لإظهارِ رقيٍّ مفتَعَلٍ،وفي الألفاظِ والأساليبِ تندفعُ المرأةُ أكثرَ من الرجلِ إلى التباهي باستبدالِ الألفاظِ الأجنبيّةِ بالألفاظِ العربيّةِ، وهي لا تقتصرُ على الإخبارِ عن ذاتِها بوصفٍ مذكرٍ بل تنتشي أن تخاطبَ بصيغةِ تذكيرٍ أو توصفَ بوصفٍ رجوليٍّ، ولا يُسعفُها الرجلُ على ذاك الخطابِ إلاّ أن يكونَ عاشقًا.

وتشعرُ بما يشعرُ به الرجلُ أنْ تكونَ أم فلانةٍ أو ابنتَها، بل أن تكونَ فلانةٌ بصريحِ اسمِها، ومدحٌ لها أن تكونَ ابنةَ فلانٍ واختَهُ وأمَّهُ، وإذا كانت المرأةُ في الغربِ تميلُ إلى الابتعادِ عن مثلِ "مدام فلان" [يُنظرُ: أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين:[22،17] فإنّ المرأةَ العربيّةَ بدأت عن قريبٍ تستخدمُ ذلك، وكأنّها، كالأشياءِ، تُستوردُ بعد أن انتهى صلاحُها في الغربِ.

وضميرُ جمعِ المخاطباتِ "أنتن" يتصارعُ على ألسنتهنّ مع ضميرِ الرجالِ "انتو" ويكادُ هذا يغلبُ على تفاوتٍ في إكمالِ الخطاب؛ "انتو رايحين أو رايحات". ومثلُهُ في ذلك [يُنظرُ: إسماعيل عمايرة: ظاهرة التأنيث: 94]. وهو على لسانِ المرأةِ أكثرُ تحوّلاً.

(48) ليسَ من الشطط، كما يرى نهاد الموسى" أنْ نعتبرَ في تحليل الخطأ جنسَ الكاتبِ، وكأنَّ وضعَ الرجلِ والمرأةِ في المجتمعِ العربيِّ قد جعلَهما يتجاذبان مسألةَ التذكيرِ والتأنيثِ في اللغةِ من منطلقاتِ التوّجه الاجتماعيِّ " يُنظرُ: اللغة العربيّة وأبناؤها: 135.

(49) كانَ ممّا يُنتظرُ أنْ يكونَ شعرُ الغزلِ سياقاً متفرّدًا بمخاطبةِ المرأةِ، يحتظُ بخصوصياتِ خطابِها، ولكنّ الشعراءَ العربَ، منذُ زمنٍ بعيدٍ، وخاصةً بعدَ الإسلامِ، كانوا يميلونَ إلى تذكيرِ المحبوبةِ ومخاطبتِها أو الحديثِ عنها كما لو كانت رجلاً، وقد سُحِبَ هذا الأسلوبُ على ما يقعُ في الغناءِ المعاصرِ؛ وقد يعودُ ذلك لأثرِ إيقاعِ اللغةِ؛ ذلك أنّ صفاتِ العشقِ هي ممّا تتوحّدُ صيغتُهُ تذكيراً كالعاشقِ والواله والحبيبِ ... فأثَرَ هذا الأيقاعُ في منحى الخطابِ، وقد يكونُ ذلك شيئًا من تستّرٍ، ولكنّهُ، على كلِّ حالٍ، ممّا تستعذبُهُ المرأةُ، فحُقَّ له أنْ يستقرَّ.

(50)نقلاً عن أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 39.

(51) يُنظرُ: ابن السّراج: الأصول في النحو: 2:127-128 ، وابن يعيش: شرح ضميرُ الغائباتِ، فكثيرٌ من اللهجاتِ المعاصرة لا يُميّزُ بينَ الغائباتِ والغائبين [المفصّل: 3:134- 135

(52) يُنظر: أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 17-29،64 ، وعيسى برهومه: اللغة والجنس 83-86.

(53)يُنظرُ: أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين: 80-76 ، وعيسى برهومة:اللغة والجنس:56-70.

(54) يُنظرُ: هنري فلش: العربيّة الفصحى: 71 وإسماعيل عمايرة: ظاهرة التأنيث: 41،51-50 ، وإبراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربيّة: 111.

(55) يُنظرُ: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة: 164، وأحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين 79.

(56) يُنظرُ: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة: 165.

(57) يُنظرُ: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة: 161.

(58) يُنظرُ: إسماعيل عمايرة: ظاهرة التأنيث: 41.

(59) يُنظرُ: إسماعيل عمايرة: ظاهرة التأنيث: 50-51.

المراجع:

- إبراهيم إبراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربيّة، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى- 1988.
- إبراهيم أنيس: أ- دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصريّة - القاهرة، الطبعة السابعة -1992
ب - من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة-القاهرة، الطبعة السادسة - 1978.
- أحمد شيخ عبد السلام: التحليل النحويّ العقديّ؛ بحث في أثر المعتقدات في الدرس اللغويّ، مجلة إسلاميّة المعرفة - المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، السنة الثالثة - العدد الثاني عشر " عدد خاص " - 1998.
- أحمد مختار عمر: اللغة واختلاف الجنسين، عالم الكتب - القاهرة، الطبعة الأولى-1996.
-إسماعيل عمايرة: ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة؛ دراسة لغويّة تأصيليّة، دار حنين - عمّان، الطبعة الثانية - 1993.
-الأسود الغندجانيّ: فرحة الأديب في الردّ على ابن السيرافيّ، حقّقه محمّد عليّ سلطانيّ، دار النبراس، 1981.
-ابن جنّي: الخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النجّار، الناشر: دار الكتاب العربيّ - بيروت.
- جون لاينز: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عبّاس صادق الوهّاب، دار الشؤون الثقافيّة العامّة - بغداد، الطبعة الأولى -1987.
-ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، المكتبة الثقافيّة - بيروت.
- رضيّ الدين الاسترأبادي: شرح كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- ابن السرّاج: الأصول في النحو، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى - 1985.
سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب - بيروت.
- عيسى برهومة: اللغة والجنس، حفريّات لغويّة في الذكورة والأنوثة، دار الشروق - عمّان، الطبعة الأولى - 2002.
- المبرّد: المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.
- محمّد ربّاع: الوضوح الدلاليّ في المعارف وأثره في بنائها وإعرابها، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانيّة) المجلّد (13)العدد (2)- 1999.
- مصطفى لطفي: اللغة العربيّة في إطارها الاجتماعيّ، معهد الإنماء العربيّ (طرابلس - ليبيا، وبيروت) طبعة جديدة - 1981.
- ابن منظور: لسان العرب.
- نهاد الموسى: أ- اللغة العربيّة وأبناؤها، أبحاث في قضيّة الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربيّة، مكتبة وسام - عمّان، الطبعة الأولى - 1990.
ب - الصورة والصيرورة؛ بصائر في أحوال الظاهرة النحويّة ونظريّة النحو العربيّ، دار الشروق - عمّان،

الطبعة الأولى ـ 2003.

– هدسن: علم اللغة الاجتماعيّ، ترجمة: محمود عبد الغني عيّاد، وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد، الطبعة الأولى 1987.

– ابن هشام الأنصاريّ: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقّقه: مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الخامسة ـ 1979.

– هنري فلش: العربيّة الفصحى، نحو بناء لغويّ جديد، تعريب: عبد الصبور شاهين، دار المشرق ـ بيروت، الطبعة الثانية ـ 1983.

– ابن يعيش: شرح المفصّل، عالم الكتب ـ بيروت، ومكتبة المتنبّي ـ القاهرة.